الأمم المتحدة S/PV.5904

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٩٠٤**

الأربعاء، ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد خليل زاد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد رولانتس دو ستابيرس
	بنما	السيد سولر توريخوس
	بوركينا فاسو	السيد تياندرييوغو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد قويدر
	جنوب أفريقيا	السيد لاهر
	الصين	السيدة تشن بيجي
	فرنسا	السيد لاكروا
	فييت نام	السيد هوانغ شي ترونغ
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد ويسليدر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-36536 (A)

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة، بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (S/2008/326)

رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2008/322)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (S/2008/326)

رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2008/322)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي رواندا وصربيا وسلوفينيا يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في هذا البند، دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل ممثلو الدول المشار إليها أعلاه المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم لتوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوات بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى القاضي فاوست بوكار، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، والقاضي دنيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة، بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر، والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء مجلس الأمن الوثيقتان: S/2008/326، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، و S/2008/322، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

كما أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى نسخ مصورة لرسالة مؤرخة ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، ستصدر بوصفها وثيقة من وثائق المجلس تحت الرمز S/2008/356.

ويستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطات إعلامية يقدمها رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ورئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمدعيان العامان للمحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا.

وأعطي الكلمة الآن إلى القاضي فاوستو بوكار، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

القاضي بوكار (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض على مجلس الأمن التقرير التاسع لرئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وقبل أن أدلي بملاحظاتي، أود أن أعرب باسم المحكمة عن بالغ امتناننا لما قدمته الولايات المتحدة من دعم حاسم لعملنا. وبينما نوشك على الانتهاء من الاضطلاع بولايتنا، وفي مناخ ألمّ فيه الإرهاق بالمحكمة، نحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى استمرار دعم بلدكم، سيدي، فضلا عن مساندة الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، حتى نتمكن من أداء مهمتنا بنجاح وعلى نحو كامل.

وأريد في خطابي اليوم أن أنظر مليا في الأهمية البالغة لولايتي المحكمتين الدوليتين وما ينتظرنا جميعا نحن الذين نهتم بمستقبل العدالة الدولية واستدامة قوتها.

قبل ١٥ سنة، غيّر مجلس الأمن مجرى التاريخ من خلال إنشاء أول ولاية قضائية جنائية دولية حقيقية. وبغض النظر عن الطابع الثوري لهذا القرار، من حيث الجانبين السياسي والقانوني، فقد كان قرارا أساسيا. وجسد على نحو معمق التزام المجتمع الدولي بالقيم العالمية المتأصلة للكرامة الإنسانية والعدالة وسيادة القانون.

ونحن الآن – ولا أقصد بذلك المحكمة الدولية فحسب بل أيضا المجتمع الدولي الذي أنشأها – في مفترق طرق. وكما كان الحال عام ١٩٩٣، ستكون القرارات الذي نتخذها الآن حاسمة لاستدامة نجاح العدالة الجنائية الدولية.

وعلى مدى الـ ١٥ سنة الماضية، أسهمت اجتهادات المحكمة في التطور الهائل للقانون الجنائي الدولي، ومهدت السبيل فعلا لإنشاء عنصر جديد تماما من عناصر القانون الدولي، أي، الإجراءات الجنائية الدولية. وتستخدم اجتهاداتنا الآن على نطاق واسع ولايات قضائية جنائية أخرى، سواء كانت دولية أو مختلطة أو محلية. وقد دربنا جيلا كاملا من القانونيين والموظفين القضائيين، ووضعنا معايير وممارسات وأساليب جديدة لإدارة ولايات جنائية دولية وقضايا معقدة تتعلق بجرائم الحرب.

وخلال هذه السنوات، شرعنا أيضا في بذل جهود طويلة الأجل لتبسيط إجراءاتنا، بغية إنجاز ولايتنا وكفالة الامتثال لحق المتهمين في محاكمة عادلة وعاجلة، وهو يشكل أحد أهم العناصر الأساسية للإجراءات القانونية الواجبة. والنتيجة هي أنه بمقدورنا اليوم أن نجري ثمان محاكمات متزامنة تشمل ٢٨ متهما، وهو أكبر عدد منذ إنشاء المحكمة. وتوجد سبع قضايا قيد الاستئناف، بينما لا ينتظر المحاكمة سوى ستة متهمين، ستبدأ محاكمات ثلاثة منهم في تموز/يوليه، وأخرى في تشرين الأول/أكتوبر. وبالتالي، ستكون جميع المحاكمات لدينا قد انطلقت قبل نهاية العام، ماعدا محاكمتي المتهمين توليمير ودوديفيتش، اللذين لم يتم القبض عليهما إلا في عام ٢٠٠٧.

وقد أنجزنا جميع القضايا الأخرى. فمن بين الأفراد الـ ١٦١ الذين وجهت إليهم لوائح الاتهام، انتهينا من الإجراءات المتعلقة بـ ١١٣ منهم، ونتوقع أن تنجز جميع

المحاكمات العالقة أمام المحكمة الدولية، ما عدا ثلاث، قبل نهاية عام ٢٠٠٩. وتشمل القضايا المتبقية قضيتي المتهمين اللذين لم يتم القبض عليهما إلا في العام الماضي. ولو تم إلقاء القبض على هذين الفارين في وقت سابق، لقمنا بضم قضيتيهما إلى المحاكمات المتعددة المتهمين، ولكنا قد أنجزنا جميع القضايا المعروضة علينا قبل نهاية عام ٢٠٠٩.

وينبغي أن أضيف أنه، على الرغم من أننا أنجزنا الكثير للتعجيل بالقضايا المعروضة علينا، يمكن مواصلة تحسين الإجراءات على الدوام. وكما يعلم أعضاء المجلس، اتخذنا خلال السنوات القليلة الماضية ونفّذنا العديد من التدابير في ذلك الصدد، وهي ترد في التقرير. ولكي أُقيِّم على نحو متأن أثر هذه التدابير وأنظر في إمكانية وضع نُهج جديدة مبتكرة للتعجيل بإجراءات المحاكمة والاستئناف، قررت في نيسان/أبريل الماضي إعادة تشكيل الفريقين العاملين المعنيين بالإسراع بالمحاكمات والاستئناف. كما نعرب عن بالغ امتناننا للمجلس على اتخاذه القرار ١٨٠٠ (٢٠٠٨)، الذي يأذن بتعيين أربعة من القضاة الإضافيين المخصصين للفترة الممتدة إلى غاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وتمكنا بفضل هذا الإجراء من البدء بمحاكمات جديدة وتحقيق الاستفادة القصوى من القضاة الدائمين أيضا. وتحمّل القضاة المخصصون عبئا ثقيلا في العمل لكفالة التعجيل بالانتهاء من الاضطلاع بولايتنا، ويسهمون إسهاما بارزا في أداء مهمة المحكمة.

ولكن، على الرغم من أننا ظللنا نحرز تقدما بصورة واضحة، وأن إنجازاتنا فاقت بقدر كبير إنجازات أي محكمة دولية أو مختلطة أخرى، يجب أن أشدد على أنه ما زالت أمامنا عدة تحديات، ومن الواضح أننا بحاجة إلى مساعدة المجلس ودعمه لمواجهتها. ويتعلق أحد هذه العراقيل بوضع واستحقاقات موظفي المحكمة وقضاتها. ومرة أخرى، يجب أن أكون صريحا. إنه بدون هؤلاء الأشخاص ذوي المهارات العالية والخبرة الرفيعة والتزامهم المتواصل بخدمة مؤسستنا، سيكون من الأصعب كثيرا على المحكمة أن تنجح في الاضطلاع بولايتها.

وفي هذه المرحلة، نحتاج إلى دعم إضافي من مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة في وضع حوافز أخرى للاحتفاظ بأفضل موظفينا حتى ننجز عملنا.

إن اتخاذ قرار إيجابي بشأن حق القضاة القانوني في الحصول على معاش تقاعدي بالتساوي تماما مع قضاة محكمة العدل الدولية أمر مطلوب أيضا. وذلك المبدأ منصوص عليه وفقا للنظام الأساسي للمحكمة الدولية، الذي اعتمده المجلس، وقد أوصت الدراسة التي أجراها مستشار مستقل بتكليف من الأمين العام بتصحيح الوضع الحالي. ولذلك، أطلب، مرة أخرى، من المجلس أن يؤيد بهمة التدابير الرامية إلى كفالة الاحتفاظ بأفضل الموظفين ومعالجة الإجحاف التي يعاني منه القضاة في تقييم استحقاقات معاشاتهم التقاعدية.

ويذكر المجلس أنه، عندما أُنشئت المحكمة عام ١٩٩٣، كان الصراع في يوغوسلافيا السابقة لا يزال مشتعلا. وستظل مشاركة المجتمع الدولي في تسوية الصراع والقرار بإنشاء المحكمة الدولية من الأمثلة المشرقة على تضامن المجتمع الدولي وتصرّفه بصورة حاسمة. ومع ذلك، يقل الاهتمام، في أغلب الأحيان، عندما لا يتصدر بلد أو منطقة ما عناوين الأخبار، وبمرور السنين، يجف الدعم السياسي والمالي من الجهات الفاعلة الدولية. ويؤدي ذلك غالباً إلى خطأ قاتل في التقديرات ويعرّض للخطر التقدم الهش والبطيء نحو المصالحة وتنمية المجتمع على أساس سيادة القانون.

وذلك هو السيناريو الذي نواجهه حالياً في يوغوسلافيا السابقة. ومما لا يمكن إنكاره أن تمكّن المحكمة من إحالة ١٣ متهما إلى المحاكم الوطنية في المنطقة دليل

واضح على التقدم المحرز منذ عام ١٩٩٣. وفي الوقت الحالي، أُحيل عشرة متهمين إلى البوسنة والهرسك ومتهمان إلى السلطات في كرواتيا، ومتهم إلى السلطات في صربيا. وانتهى قسم جرائم الحرب في محكمة البوسنة والهرسك من النظر في قضيتين، وهناك قضية واحدة في مرحلة الاستئناف وثلاث محاكمات مستمرة. وفي هذه المرحلة، لا نزال نقيّم فاعلية تلك الإجراءات ونوعيتها. كما اعتمدنا تعديلات القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات التي نعمل بها لكي نُعزّز شراكتنا مع المحاكم المحلية، ولا سيما المحاكم في يوغوسلافيا السابقة. وتسمح المادة ٧٥ (حاء) من قواعد الإجراءات للقضاة والأطراف من الولايات القضائية الأخرى بتقديم التماسات مباشرة إلى المحكمة الدولية للوصول إلى المواد السرية. وذلك مثال آخر على التزامنا بكفالة توفر الأدوات الكافية لتلك المحاكم من أجل إنصاف ضحايا الجرائم الدولية الخطير.

ومع ذلك، يتعين أن أشير إلى أن ذلك التقدم لا يزال هشا للغاية. فالتعاون بين دول المنطقة في التحريات ومقاضاة المتهمين بارتكاب جرائم حرب، مثل ترحيل المواطنين المتهمين بأنهم مجرمو حرب وتسليمهم إلى ولايات قضائية أخرى لا يزال يثير المشاكل. وفي زيارتي التي قمت بها إلى البوسنة والهرسك قبل عدة أسابيع، رأيت بنفسي مدى ما يتعين علينا القيام به. ولا تزال هناك احتياجات هامة فيما يتصل بمنشآت الاحتجاز وتدريب ضباط السجون والشرطة، على سبيل المثال. ومهما أكدت على أهمية إنفاذ الأحكام الصادرة في الأنظمة الجنائية الدولية فإنني لن أوفيها حقها. فبعد أقل من شهرين على إدانة رادوفان ستانكوفيتش بالاغتصاب المنظّم والتعذيب واستعباد النساء والفتيات القاصرات وصدور حكم عليه بالسجن لعشرين عاما، وإحالة المحكمة قضيته إلى البوسنة والهرسك، بموجب المادة ١١ مكررا، تمكّن من الفرار من سجن فورتشه. وبعد مرور عام على ذلك، لم يلق القبض عليه بعد. ولا يمثل ذلك تلطيخا لسمعة السلطات المسؤولة في جمهورية صربسكا فحسب، بل إنه يُظهر حجم المشاكل التي نواجهها أيضا. ولا أزال قلقا للغاية إزاء عدم إحراز السلطات المعنية تقدما في القبض على ستانكوفيتش ومقاضاة الذين ساعدوه على الفرار على جميع المستويات. ولا بد أن أنقل إلى المجلس أيضا أن هناك مسألة ملحة حقا إذ يتعين تحسين أمن منشآت السجون في البوسنة والهرسك وفي جميع أنحاء المنطقة.

وفي الختام، أغتنم هذه الفرصة لأثير مع المجلس مسألة وجود الموظفين الدوليين في محكمة الدولة ومكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك. فبموجب الترتيبات الحالية، ستنتهي ولاية الموظفين الدوليين في نهاية عام ٢٠٠٩. وخلال زيارتي إلى البوسنة والهرسك، أعربت عدة جهات فاعلة عن قلقها إزاء مغادرتهم الوشيكة، بما في ذلك مجموعات الضحايا الذين أشاروا بأن ذلك سيكون مضرا باستعداد الشهود للإدلاء بشهادتهم. ولذلك، أحث المجتمع الدولي على دعم تمديد ولاية الموظفين الدوليين في محكمة الدولة ومكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك.

وكما ذكرت في الكثير من الأحيان، لم يُتَوَقع أبدا من المحكمة أن تقوم بمحاكمة جميع الأشخاص المسؤولين عن الفظائع التي ارتكبت أثناء الصراع، وفي الواقع، هناك الآلاف من قضايا جرائم الحرب المعلقة والتي تعكف محاكم البوسنة والهرسك على النظر فيها. ومن ذلك المنطلق، يتعين النظر إلى استراتيجية الإكمال باعتبار أنها وُضعت لكي تسمح للجهات الفاعلة على المستوى الوطني بمواصلة تلك الأنشطة التي شرعت بها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على النحو الذي قرره مجلس الأمن.

وبعبارة أخرى، فإن فشل المجتمع الدولي في دعم المؤسسات الأساسية في استتباب سيادة القانون في المنطقة

سيقوّض بصورة خطيرة إرث المحكمة. كما سيقلل، بالتالي، من أثر الإسهام المالي الضخم للدول الأعضاء في العدالة الدولية الذي قدم من خلال إسهامها في ميزانية المحكمة. ولذلك، أحث المجتمع الدولي على زيادة دعمه لمؤسسات العدالة الجنائية في المنطقة. ولا تزال هذه الجهود أساسية جدا لقيام مجتمع مبني على سيادة القانون في يوغوسلافيا السابقة وضمان عودة الاستثمارات الهامة التي قام بها المجتمع الدولي حتى الآن.

إن إحدى القيم الأساسية التي انعكست في قرار المجتمع الدولي بإنشاء المحكمة الجنائية كان السعي إلى تحقيق العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. وفي ذلك الصدد، يتعين عليَّ مرة أخرى أن أؤكد مجددا أننا لن نكون قد حققنا هدفنا المتمثل في تحقيق العدالة على نحو كامل إذا لم يلق القبض على الهاربين الأربعة المتبقين وهم كاراديتش، وملاديتش، وجوبليانين، وهاديتش، ولن تغلق المحكمة الدولية أبوابها قبل أن تتم محاكمة جميع الهاربين. ويتعين على مجلس الأمن أن يوضح أن محاكمة الهاربين من المجتمع الدولي لا ترتبط بالتواريخ المقترحة في استراتيجية الإنجاز للمحكمة الدولية.

ولذا، أحث المجتمع الدولي على تحمل مسؤوليته عن التعاون مع المحكمة والعثور على أولئك الهاربين لكي يتسنى تقديمهم إلى العدالة. وذلك التزام قانوني بموجب النظام الأساسي للمحكمة الملزم لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وهو يعكس المبدأ الذي أيده مجلس الأمن منذ ١٥ عاما والمتمثل في أنه لا يمكن التساهل في إفلات المسؤولين عن أخطر الجرائم الدولية من العقاب. كما أود أن أؤكد أن الواجب في التعاون لا يعني القبض على الهاربين المتبقين فحسب، بل إنه يقتضي تقديم المساعدة في كل جوانب الإجراءات الجارية أمام المحكمة أيضا. وحدثت مؤخرا حالات فشلت فيها الدول في الوفاء بذلك الالتزام. ويجب علي، في ذلك الصدد، أن أعرب عن شعوري بالإحباط إزاء عدم تقديم صربيا المساعدة الكافية والضرورية في تنفيذ طلبات مثول شاهد رئيسي في إحدى المحاكمات الجارية.

واسمحوا لي أن أنتقل إلى المبادرات التي نتخذها فيما يتعلق بإرثنا والمناقشات المستمرة بشأن الآليات المتبقية. وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة، قدمنا تقريرنا النهائي بشأن الآليات المتبقية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ومنذ ذلك الحين، اجتمعنا مع الفريق العامل لمجلس الأمن، وقدمنا العديد من التوضيحات رداً على أسئلة من أعضاء الفريق العامل. ونتطلع إلى مزيد من المناقشات بغية ضمان اعتماد أكثر الآليات المتبقية ملائمة وفعالية.

ومنذ قدمت بياني الأخير إلى المجلس، بدأنا أيضاً عدداً من المشاريع بالتعاون مع مؤسسات مماثلة لنا في التفكير. والهدف الذي نسعى إليه هو التأكد من أن أساليبنا وممارساتنا وفقه قانوننا سيتيسر للمحاكم الدولية في المستقبل الوصول إليها، وإحالة قضايا جرائم الحرب إلى الولايات القضائية الوطنية. وبمساعدة معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، نقوم بتجميع ممارساتنا المُثلى التي تغطي كل مراحل العملية الجنائية من التحريات إلى إنفاذ الأحكام. وبالاشتراك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإننا نقيِّم أثر أنشطتنا للدعوة وبرامجنا للتدريب بغية تحديد أفضل الممارسات وما ينبغي عمله لضمان أن يكون للمحكمة أثر دائم على عمل المحاكم الوطنية في إقليم يوغوسلافيا السابقة. وغايتنا أن نؤكد أن إرث المحكمة الدولية سيكون آمناً، ليس من خلال الإجراءات التي تضطلع بها المحاكم الوطنية في الإقليم فحسب، ولكن في جميع أنحاء العالم من قبل المحاكم ووفقاً للولايات القضائية لكل الدول الأعضاء. وذلك جزء لا يتجزأ من الفكرة القائلة إنه بينما تعكف مؤسسة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا في

فهمها الضيق على إكمال عملها، فإن ولايتنا سوف تستمر من خلال الجهات الفاعلة الوطنية، وخاصة في يوغوسلافيا السابقة.

في عام ١٩٩٣، كان يمكن لاقتراح إنشاء ولاية جنائية دولية لإنفاذ القانون الجنائي الدولي أن يبقى مجرد تفكير قانوني مأمول لولا حسم مجلس الأمن. وعلى نفس المنوال، فإننا لن نتمكن من إنجاز مهمتنا بالكامل بدون الدعم المستمر من المجلس. ونجاح المحكمة في عملها ليس هاما للأمن والسلام في يوغوسلافيا السابقة فحسب، بل إنه سيهيئ المسرح لكل جهود تحقيق العدالة الجنائية الدولية في الحاضر والمستقبل. وإنني أطلب من أعضاء المجلس مساعدتنا في التأكد من أن المحكمة ستحظى بكل الدعم الضروري لإنجاز ولايتها بنجاح، وأنهم سيكثفون دعمهم لإقليم يوغوسلافيا السابقة كيما يتسنى لنظم العدالة في البلدان المعنية أن تواصل العمل الذي بدأته هذه المحكمة. إن الدعم المستمر من جانب المجلس للولايات الوطنية أساسي لضمان ترسيخ سيادة القانون في تلك المجتمعات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر القاضي بوكار على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للقاضي دينيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

القاضي بايرون (تكلم بالانكليزية): لي عظيم الشرف، أنا أيضاً، إذ أقدم إلى أعضاء مجلس الأمن التقرير التاسع عن استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

في عام ٢٠٠٣، طلب مجلس الأمن من المحكمة،

”أن تتخذ كل الإجراءات الممكنة لإتمام التحقيقات بنهاية عام ٢٠٠٤، والانتهاء من كل أنشطة المحاكمة في المحاكم الابتدائية بنهاية عام ٢٠٠٨، وإنجاز كل العمل في غضون عام ٢٠١٠“ (القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، الفقرة ٧)

ومنذ ذلك الحين، التزمت المحكمة بإستراتيجيتها للإنجاز إلى حد كبير، في إطار من الاحترام لمبدأ الإنصاف وحقوق المتهمين.

ومن بين ٩٢ لائحة اتهام أصدرها المدعي العام، تم البت في ٤١ منها. ومن بين الـ ٥١ المتبقية، هناك ٤ قضايا ستحال إلى جهات أخرى، وما زال ثلاثة عشر متهماً فارين من وجه العدالة. وعلى الرغم من العبء الإضافي الأخير المتعلق بخمسة من المتهمين، فإن مرحلة الإثبات في جميع القضايا المتبقية، باستثناء أربع منها، ستكتمل بنهاية عام ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن تصدر الأحكام في عام ٢٠٠٩، على أقصى تقدير.

والعبء الإضافي الأخير الذي يتعلق بخمسة من المتهمين يتضمن اتهاماً بازدراء المحكمة، ومتهم كان قد أُحيل إلى هولندا ورفضت إحالته، و ٣ متهمين أُلقي القبض عليهم مؤخراً.

وبالنسبة لقضيتي الازدراء والإحالة المرفوضة، من المتوقع إجراء المحاكمات وإصدار الأحكام في غضون عام ٢٠٠٨. ولأن المتهمين الثلاثة الذين أُلقي القبض عليهم مؤخراً تعتبر الاتهامات الموجهة إليهم جسيمة، ينبغي أن تجري محاكمتهم في المحكمة. وبالنظر إلى الأعباء الحالية، ومعدل شغل غرف المحاكمة، سوف يتعين بالضرورة ترحيل القضايا الثلاث الجديدة المتهم في كل منها شخص واحد إلى العام المقبل. ونتيجة لذلك، سوف تمتد مرحلة الإثبات في أربع حالات – كاريميرا والفارين الثلاثة الذين أُلقي القبض عليهم مؤخراً – إلى عام ٢٠٠٩.

وكنا قد ارتأينا أنه يمكن لسبعة قضاة دائمين وثمانية قضاة مخصصين لقضايا معينة أن ينتهوا من البت في بقية

القضايا المعلقة خلال عام ٢٠٠٩. وهناك قاضيان دائمان وقاض مخصص واحد سوف ينتهوا من القضايا التي أُنيطت بهم ويستقيلوا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ولا نرى ثمة حاجة إلى اتخاذ ترتيبات لتعيين من يحل محلهم بالنظر إلى عبء العمل الحالي والمتوقع.

وكما يرى الأعضاء، فإن هذه التطورات الجديدة سوف تتطلب إدخال بعض التعديلات على شروط خدمة القضاة. وأنوي عما قريب جداً أن أتقدم إلى رئيسي المجلس والجمعية العامة بطلب للنظر في ذلك الأمر.

بعد قليل، سيدلي المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ببيان في المجلس، وسيطلب إليه أن يحث دولاً أعضاء لكي تكفل إلقاء القبض على الفارين الثلاثة عشر المتبقين في أسرع وقت ممكن. فالسرعة والفعالية اللتان سينفذ بهما هذا الطلب سيكون لهما أثر كبير على عمل المحكمة. وثمة عنصر آخر سيكون له أثر على عملنا، ألا وهو نتيجة طلبات الإحالة المعلقة الخمسة التي لم تدرج في جدول أعمال المحكمة. وعلى الرغم من أن إحدى غرف المحكمة أصدرت حكمها في إحداها في الأسبوع الماضي، ففي حالة الاستئناف، قد يستغرق الأمر من ثلاثة إلى أربعة أشهر قبل أن تصدر غرفة الاستئناف حكمها.

إن الحفاظ على مستويات أداء رفيعة، مع تحقيق الأهداف المحددة في استراتيجية الإنجاز، ليس مسألة سهلة. وتغيير الموظفين يتم بمعدل مرتفع، مما يتطلب تدريباً وإعادة تنظيم مستمرين.

والقرارات التي تتخذها الأجهزة ذات الصلة للأمم المتحدة دعما لإدارة مواردنا وصونها قرارات مفيدة لاستراتيجية المحكمة لإنجاز المحاكمات. ومرة أخرى، ألتمس من المجلس أن يأذن للأمين العام باتخاذ جميع التدابير المعقولة لكفالة تمكين المحكمة من استبقاء موظفيها ذوي الخبرة من أجل إنجاز ولاية المحكمة.

وبينما نتكلم عن ذلك الموضوع، سأكون مقصرا إن لم أشد إشادة خاصة بالقضاة. فقد ظل يقتدي بالتزامهم بالمثل العليا للمحكمة وبخدمتهم المتفانية وهما يشكلان أمرا أساسيا لإنجاز ولايتنا. وعلى وجه الخصوص، أود أن أنوه بالقضاء المخصصين الذين، بالرغم من الاختلافات في شروط الاستعانة بهم، اضطلعوا بكل إخلاص بعبء مماثل للعمل وخدموا لفترة مماثلة للفترة التي خدمها القضاة الدائمون.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفادت المحكمة من تعاون العديد من الدول. وواصلت رواندا بصورة خاصة تقديم الدعم في تيسير وجود الشهود في أروشا وتوفير الخدمات الأساسية الأخرى للإدارة الفعالة والسريعة للمحاكمات. وقدمت جمهورية تنزانيا المتحدة المساعدة في كفالة إلقاء القبض على كاليكتس كاليمانزيرا في وقت مبكر هذا العام. ومع ذلك، لا بد من الإبلاغ بأن نقل شخصين قضت المحكمة ببراءتهما لم يحسم بعد، بالرغم من الجهود الشاقة التي بذلها كاتب المحكمة لإيجاد بلدي لإقامة الشخصين. وتلك المسألة، فضلا عن مسألة نقل الأشخاص المدانين الذين سيكملون قضاء الأحكام الصادرة بحقهم، آخذة في أن تصبح بصورة متزايدة مسألة بالغة الأهمية بينما تمضي المحكمة قدما نحو استكمال إنجاز ولايتها. وبالنيابة عن المحكمة، أناشد الدول الأعضاء بكل احترام تقديم الدعم والمساعدة في إيجاد حلول مستدامة وفرض هذه الحلول.

وواصلت المحكمة العمل مع المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة بشأن وضع ترتيبات لأداء الأنشطة الأساسية بعد إغلاق المحكمتين. وأجرت المحكمة مشاورات داخلية وخارجية مع مختلف أصحاب المصلحة. ويحرز تقدما عمل اللجنة المعنية بالمحفوظات ومن المتوقع أن يسفر قريبا عن

تقديم توصيات. كما واصلت المحكمة تقديم إسهام فعال في بناء القدرات في رواندا وأنجزت المحكمة برامج أفادت القطاع القضائي والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية.

وبالنيابة عن المحكمة، أود أن اشكر مجلس الأمن والأمانة العامة والدول الأعضاء على دعمهم الثابت لأعمال المحكمة. وتقديم المساعدة المستمرة من جميع الدول الأعضاء أمر ضروري للمحكمة بغية انجاز ولايتها لتحقيق العدالة ولإعادة السلام والأمن في رواندا ومنطقة البحيرات الكبرى. وسيقدم نجاح المحكمة نموذجا ويظهر أن الدول مصممة على مكافحة الإفلات من العقاب على أكثر الجرائم الدولية الجسيمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر القاضي بايرون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد براميرتز، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة.

السيد براميرتز (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أمثل أمام مجلس الأمن مرة أخرى، وللمرة الأولى بصفتي المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة. وسأقدم للمجلس إحاطة إعلامية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية المحكمة لإنجاز المحاكمات منذ التقرير الأخير الذي قدمه سلفي.

وفي البداية، أود أن أقول إنه لشرف كبير لي أن أكلف بولاية المدعي العام للمحكمة الدولية، وهي مؤسسة نجحت، بالرغم من شدة الصعوبات، في أن تقدم إلى العدالة الأشخاص العديدين الذين يتحملون أكبر مسؤولية عن الفظائع المرتكبة في يوغسلافيا السابقة. ونجم ذلك النجاح عن الجهود المشتركة لأسلافي ولقضاة المحكمة ولموظفيها المتفانين ولشجاعة الشهود الذي تقدموا للإدلاء بشهاداتهم. ومع ذلك، ما كان يمكن أن يتحقق أي من ذلك بدون المساعدة التي قدمتها الدول والمنظمات الدولية والدعم المستمر الذي قدمه الأشخاص الفعالين في المجتمع المدني.

وسأتناول الآن التطورات التي حصلت في المجالات التالية: الإجراءات القضائية المستمرة والمنتظرة، والتفاعل مع المدعين العامين في المنطقة، وتعاون الدول.

إن مكتب المدعي العام ملتزم التزاما كاملا باستكمال جميع المحاكمات والطعون ووفقا لولايته. ومن ضمن الأشخاص البالغ عددهم ٢٨ الذين تجري محاكمتهم، لم يتبق سوى ثمانية أشخاص في مرحلة تقديم مرافعات الادعاء العام. ولم تتم أي اعتقالات خلال الفترة المشمولة بالتقرير وهناك أربعة متهمين ما زالوا فارين.

وخلال الأشهر الستة الماضية، اتخذ مكتب المدعي العام عددا من الخطوات لتقليص الوقت اللازم لتقديم مرافعات الادعاء في المحاكمات المستمرة والمقبلة. ونشارك مشاركة ثابتة في إيجاد السبل للتعجيل بالإجراءات بدون انتقاص من قضية الادعاء. ويعمل مكتبي بصورة فعالة وبناءة مع القضاة في استكشاف السبل لتسريع الإجراءات. وقلصنا بقدر كبير مدة الوقت الذي تستغرقه قضايانا باستخدام المزيد من البيانات الخطية بدلا من الإدلاء بالشهادات أمام المحكمة. وما زلنا أيضا ننظر في تحسين الانتقال من المرحلة التمهيدية إلى مرحلة المحاكمات وفي اتخاذ قرارات بشأن جميع المسائل في المرحلة التمهيدية باستثناء المسائل التي تشمل الإدلاء بالشهادات أمام المحكمة. والغرض من تلك التدابير هو تحقيق أكبر كفاءة في تقديم الأدلة اللازمة مع إثبات الطبيعة الجوهرية لمسؤولية كل متهم على حدة ونطاق تلك المسؤولية.

ومع ذلك، فإنني أشعر بقلق كبير في ما يتعلق بالمشاكل المتعلقة بحماية الشهود، التي تؤثر تأثيرا مباشرا على قدرتنا على تقديم القضايا بطريقة فعالة وحسنة التوقيت.

وأصبح التأثير على الشهود، وخاصة في شكل تخويف الشهود، يتكرر بشكل متزايد وتكتنفه المشاكل. وتم تخويف الشهود وتهديدهم، ومن جراء ذلك، رفضوا الإدلاء بشهاداتهم أو تراجعوا عنها. وعند الاقتضاء، عالجنا تلك الشواغل بالترافق مع قلم المحكمة ودوائرها. كما أجرينا تحقيقات رسمية، أسفر بعضها عن توجيه لوائح اتهام ضد أفراد بتهمة انتهاك حرمة المحكمة. وللأسف، وبالرغم من تلك الجهود، ما زالت المشاكل مستمرة بلا هوادة.

ولذلك السبب ألتمس من الدول التي يقيم فيها شهود أن تساعد المحكمة الدولية بكفالة اتخاذ التدابير اللازمة لتفادي أي تأثير على الشهود. ولن تنجح المحاكمات الدولية إلا إذا تمت حماية الشهود من التخويف والتهديدات.

وبينما تقترب المحكمة الدولية من استكمال ولايتها، فإن التعاون بين مكتبي والسلطات القضائية الوطنية وسلطات الادعاء العام أصبحت أكثر أهمية وهي الآن تشكل جهة التنسيق لأنشطتنا. والدور الذي تضطلع به هذه السلطات دور بالغ الأهمية لتعزيز العدالة في يوغسلافيا السابقة.

وبمساعدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نواصل رصد جميع القضايا المحالة وفقا للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بنا. وفي الوقت ذاته، ما زلنا نشارك بنشاط في إحالة ملفات التحقيق والمواد الأخرى، بما في ذلك أدلة الإثبات التي يطلبها المدعون العامون الوطنيون. ونعمل بشكل وثيق مع السلطات القضائية الوطنية والمدعين العامين الوطنيين في يوغوسلافيا السابقة ونساعدهم حتى يتمكنوا من مواصلة القيام، على نحو فعال، بمحاكمة المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب.

منذ أن توليت مهام منصبي، عقدت عدة اجتماعات مثمرة مع المدعين العامين للدول ومع المدعين العامين المختصين بجرائم الحرب في المنطقة. وحضرت في الشهر الماضي مؤتمرا ناجحا في كرواتيا مع مدعين عامين من المنطقة، وتمخض عن تجديد الالتزام من جانب جميع المشاركين بزيادة المقاضاة الوطنية لمرتكبي جرائم الحرب وبتعزيز التعاون فيما بينهم.

وإنني مصمم على تعزيز الروابط المهنية مع المدعين العامين الوطنيين وعلى إقامة شراكات حقيقية. كما سأواصل استكشاف المزيد من أساليب التعاون، مثل إشراك المدعين العامين والخبراء من المنطقة مع مكتبنا لتيسير تبادل الخبرات وتوفير التدريب العملي المباشر. وألتمس من المجتمع الدولي أن يدعم هذه المبادرات.

إن الدعم الدولي للمحاكم الوطنية في يوغوسلافيا السابقة سيبقى عاملا حاسما في الأشهر والسنوات المقبلة. وكما ذكر رئيس المحكمة لتوه، في هذا السياق، أشعر ببالغ القلق إزاء احتمال خفض التمويل المقدم في المستقبل لإدارة جرائم الحرب بمكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، واحتمال مغادرة المدعين العامين الدوليين، مما يعرض عمل محاكم الدولة للخطر. ويحدوني الأمل أن يستمر تقديم الأموال، ذلك أنني أؤمن بأهمية الدور الذي يضطلع به المدعي العام لجرائم الحرب والدور الذي تضطلع به المحكمة في تعزيز النظام القضائي في البوسنة والهرسك الذي ما زال ضعيفا.

ومن أجل أن ننجح في الوفاء بولايتنا، لا نزال نعتمد بشدة على تعاون دول يوغوسلافيا السابقة وعلى دعم المجتمع الدولي. ومنذ أن توليت مهام منصبي، طلبتُ مرارا إلى تلك الدول أن تتعاون تعاونا كاملا مع مكتبي. وقد طلبتُ بشكل محدد الوصول إلى المحفوظات والوثائق اللازمة والقبض على باقي المتهمين الهاربين وتسليمهم للمحكمة.

وبالرغم من أن كرواتيا وفَّرت، خلال الأشهر الستة الماضية، بعض المحفوظات، لم يُبت بعد في عدد من الطلبات

الهامة الخاصة بتقديم بعض المستندات الأساسية المطلوبة للمحاكمات الجارية. ولما كانت هذه المحاكمات مستمرة، فمن المهم أن يتم فورا توفير المستندات المطلوبة لها.

وعموما، دأبت البوسنة والهرسك على الرد على نحو مرض على طلبات المساعدة. ومع ذلك، نود أن نشجع سلطات البوسنة والهرسك على اتخاذ نهج ابتداري أكثر ضد الذين يساعدون الهاربين على الإفلات من العدالة.

وتقدم صربيا ردودا مناسبة على عدد من طلبات المساعدة. ومع ذلك، ما زالت هناك عقبات كبيرة فيما يتعلق بالحصول على بعض المحفوظات والمستندات الأساسية اللازمة للمحاكمات الجارية وللمحاكمات التي ستبدأ في القريب العاجل. وفي الأسابيع القادمة، سيتقابل فريق من مكتبي مرة أخرى مع كبار المسؤولين في بلغراد لمواصلة الجهود التي نبذلها للحصول على هذه المستندات.

ولا يزال القبض على الهاربين يشكل تحديا أساسيا. ونعتقد بقوة بأن باقي الهاربين – راتكو ملاديتش، ورادوفان كاراديتش، وستويان زوبليانين، وغوران هادزيتش – ليسوا بعيدين عن قبضة السلطات في صربيا، وأن السلطات الصربية يمكنها أن تفعل المزيد من أجل تحديد مواقعهم والقبض عليهم. وباستثناء المحاولة المخلصة، ولكن للأسف الفاشلة، التي بُذلت للقبض على السيد زوبليانين، لم يُحرز تقدم يذكر في هذا المجال الهام من مجالات التعاون خلال الأشهر الستة الماضية. وأحد الأسباب التي ذكرتها السلطات لهذا الافتقار إلى التعاون يرجع إلى الغموض السياسي الذي وجدت صربيا نفسها فيه منذ بداية العام. ويحدوني الأمل أن تقوم الحكومة الجديدة بتمكين إدارات الأمن ومكتب المدعي العام لجرائم الحرب من البحث عن باقي الهاربين والقبض عليهم وتسليمهم للمحكمة.

أرجو من المجلس أن يثني على ندائي الموجه إلى المجتمع الدولي ودول يوغوسلافيا السابقة بتقديم الدعم الدولي والتعاون التام. هذه رسالة مهمة، لا سيما وأننا نقترب من مرحلة الانتهاء من المحاكمات الجارية.

قبل ستة أشهر انضممت إلى مؤسسة في طريقها للوفاء بولايتها على نحو جيد. وبوصفي مراقبا خارجيا حينذاك، انبهرت بالإنجازات التي حققتها المحكمة الدولية. والآن بعد أن توليت منصبي، أشاهد كل يوم ما يتحلى به موظفونا من التزام وتفان. لذلك أرجو من المجلس أن يؤيد المبادرات والتدابير المتخذة من أجل الاحتفاظ بالموظفين ذوي الخبرة الذين تحتاج إليهم المحكمة لإكمال أعمالها.

إننا ملتزمون بالوفاء بولايتنا. وفي الوقت ذاته، لا يمكنني تصور وضع تقوم فيه المحكمة، التي أنشئت لمحاكمة أعلى المسؤولين عن ارتكاب أشد الجرائم فظاعة، بإغلاق أبوابها دون أن تقدم للعدالة جميع الهاربين المتبقين. وفي أثناء رحلتي إلى البوسنة والهرسك في آذار/مارس الماضي تقابلت مع عدد من رابطات الضحايا. وبعد كل هذه السنوات، لا تزال مطالبهم بتحقيق العدالة لا تتزعزع – ولم تُلبَ فيما يتعلق بالهاربين. وأذهلتني شجاعة الباقين على قيد الحياة ووضوح رسالتهم بوجوب تقديم المتهمين للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية. إنهم لم يفقدوا الأمل قط، وكذلك نحن. إننا مدينون لهم بتحقيق العدالة التي وُعدوا بها قبل ١٥ عاما عندما أُسست المحكمة.

أشكر المجلس على الدعم الذي قدمه لمكتب المدعي العام. وما زلنا نعول عليه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر المدعي العام براميرتز على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

السيد جالو (تكلم بالانكليزية): تشكل هذه السنة علامة بارزة في استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فيما يتعلق بالقرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) الذي اتخذه مجلس الأمن.

بالرغم من أن عددا كبيرا من الأشخاص المتهمين سيمثلون أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بنهاية هذا العام عن دورهم في ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي في رواندا، وبالرغم من أن المحاكمات الجارية للكثير من القضايا سيتم الانتهاء منها، من الواضح الآن أنه ستكون هناك أنشطة محاكمة معلقة في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بنهاية عام ٢٠٠٨.

وهذا الوضع نشأ أساسا بسبب حالات إلقاء القبض الجديدة الثلاث على كل من كاليكستي نزابومينانا، ودومينيك نتاوكوريرايو، وأوغسطين نجيباتواري، التي جرت في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفرنسا وألمانيا، على التوالي. ويعد جميع هؤلاء المتهمين الثلاثة من كبار المجرمين الذين تتطلب محاكمتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بدلا من إحالتهم إلى المحاكم الوطنية. وأؤيد رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضي بايرون، في التأكيد للمجلس على أن المحكمة لم تدخر جهدا على مر السنين في اتخاذ جميع التدابير الممكنة للوفاء بالتاريخ المستهدف الذي حدده المجلس في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، وأنه، بسبب هذه الظروف الجديدة، يجب تمديد الولاية الممنوحة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا حتى عام ٢٠٠٩.

لقد أُنجز الكثير خلال العقد الماضي في مكافحة الإفلات من العقاب بتقديم الأفراد المشتبه في ارتكابهم هذه الانتهاكات الخطيرة للمحاكم الجنائية. وإن أفضل السبل لإدامة المكاسب التي تحققت في الماضي والوفاء بالحاجة إلى الإنجاز السليم سيكون بالسماح للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بمواصلة أنشطة المحاكمة فيما بعد نهاية عام ٢٠٠٨، من أجل الانتهاء من النظر في القضايا المعلقة.

وبالرغم من أن الدائرة الابتدائية قد رفضت مؤخرا أحد الطلبات الخمسة التي قدمها المدعي العام بإحالة القضية الخاصة بأحد المتهمين إلى رواندا لمحاكمته – وهي القضية الخاصة بالمدعي العام ضد يوسف منياقاضي – فإن القرار النهائي بشأن هذه الطلبات لن يتم التوصل إليه إلا في أواخر هذا العام، حيث قرر المدعي العام أن يستأنف الحكم لدى دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وفي حالة تعذر إحالة هذه القضايا إلى رواندا، ستشكل هذه القضايا الخمس عبئا إضافيا في عام ٢٠٠٩ بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بالنظر إلى أنه لم يُظهر أي بلد حتى الآن بخلاف رواندا، رغبة في تسلم أي من هذه القضايا.

وتشكل حالات هروب المتهمين مشكلة خاصة حيث أن قواعدنا لا تسمح بالمحاكمات الغيابية. ومن جانب آخر، لا توجد حتى الآن ولاية قضائية وطنية مقبولة لتسلم هذه القضايا.

ويواصل فريق التعقب التابع لمكتب المدعي العام تحديد الأولوية لأنشطته وتكثيف جهوده لتأمين القبض على المزيد من الهاربين. إن عدد الأشخاص الفارين حاليا يبلغ ١٣، من ضمنهم فيليسيان كابوغا ومجموعة أشخاص آخرين تم تحديدهم لتقديمهم للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إما بسبب موقعهم من المسؤولية أو لتورطهم في الإبادة الجماعية. ونأمل أن نتمكن من القيام بالمزيد من الاعتقالات لهذه الشخصيات بفضل تعاون الدول الأعضاء في الشهور القادمة.

إن قضية فيليسيان كابوغا ظلت موضوعا ثابتا أمام هذا المجلس، ففي القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) دعا المجلس جميع الدول الأعضاء، ولا سيما كينيا وجمهورية الكونغو

الديمقراطية والكونغو، إلى تكثيف تعاونها مع المحكمة الجنائية وتقديم المساعدة لها،عند الاقتضاء، في جهودها الرامية إلى تقديم فيليسيان كابوغا والمتهمين الآخرين للمحاكمة أمامها.

لقد ظل مكتبي، خلال السنوات الثلاث الماضية، على اتصال مع الحكومة الكينية بشأن قضية كابوغا وذلك في أغلب الأحوال عن طريق فريق العمل المشترك بين كينيا والمحكمة الجنائية، وقد قدمت تلك اللجنة بالفعل ثلاثة تقارير للمحكمة الجنائية ولحكومة كينيا. وتوضح تلك التقارير أن هناك أدلة موثقه على دخول كابوغا إلى كينيا عام ١٩٩٤ ومنحه إذن الإقامة بالإضافة إلى رخصة تجارية عام ١٩٩٥. وثمة تقارير عديدة تفيد بأنه شوهد في كينيا، غير أن قد تم إحباط محاولتين لاعتقاله في عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٥. وليس هناك ما يشير إلى مغادرته للأراضي الكينية.

ويبدو، ووفقا لمعلومات الفريق العامل المشترك، أن لكابوغا مصالح عقارية وتجارية في كينيا، إما منفردا أو بالاشتراك مع أقارب أو شركاء تجاريين. كما أن هناك قرائن على امتلاكه، حاليا أو سابقا، حسابات مصرفية في كينيا. ولذلك، فإن أعماله وأنشطته في كينيا موثقة تماما.

وبالرغم من أن حكومة كينيا، بناء على طلبي لها بتنفيذ توصيات الفريق العامل المشترك، قد قامت في عام ٢٠٠٨ باستصدار أمر من المحكمة العليا بتجميد ممتلكات كابوغا فإنه على ما يبدو لم يتم القيام بأي إجراء آخر لتنفيذ بقية توصيات الفريق ولإخلاء مسؤولية كينيا المتعلقة بهذه القضية.

إن كينيا مطالبة الآن بأن تبحث بنشاط داخل أراضيها عن هذا الشخص الفار بغية إلقاء القبض عليه وتسليمه للمحكمة الجنائية أو لإثبات مغادرته لأراضيها. وعلى كينيا أيضا أن تتخذ، أسوة ببقية الدول، التدابير اللازمة لتجميد حساباته المصرفية التي يُعتقد أن تكون سارية حتى الآن وتقديم تقارير بشأن هذه الحسابات أو الحسابات الأخرى التي تم إغلاقها. كذلك يتوجب عليها القيام بتحقيق جاد ومفيد بشأن ما يقال عن مصالح كابوغا في الأعمال التجارية والشركات الوارد ذكرها في التقرير، وفي حالة التأكد من صحة تلك المعلومات اتخاذ التدابير اللازمة لتجميد هذه الأصول أيضا. وباختصار، إن على كينيا التزامات قانونية بالتعاون وعلى مجلس الأمن أن يطلب منها تنفيذ تلك الالتزامات على وجه السرعة. وكما أشار الرئيس في مطلع هذه الجلسة، فإن أمام أعضاء المجلس خطابا (S/2OO8/356) موجها لهم من الأمين العام بهذا الشأن. لقد كرست الأعوام الثلاثة الماضية لإجراء التحقيقات حول أنشطة كابوغا ومعاملاته في هذا البلد. وقد آن الأوان لتنفيذ توصيات الفريق المشترك.

كذلك شوهد عدد من المتهمين الفارين الذين تقرر تقديمهم للمحكمة الجنائية، وبعضهم رفيع المستوى، في جمهورية الكونغو الديمقراطية من قبل فريق التعقب التابع لمكتب المدعي العام. ولم تتلق المحكمة الجنائية، وعلى وجه الخصوص فريق التعقب، مساعدة تذكر من السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية لإلقاء القبض على الأشخاص الفارين. وعلى كل، فإن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أعلنت الأسبوع المنصرم استعدادها للاشتراك في اجتماع ثلاثي مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمحكمة الجنائية للنظر في هذا الأمر. وإننا إذ نرحب بهذه التطورات نتطلع إلى الاجتماع المقترح، المزمع عقده في وقت لاحق من هذا الشهر. ومع ذلك، فإنني أرى ضرورة أن يقوم مجلس الأمن مجددا بتوجيه الدعوة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

لا يزال مكتب المدعي العام يتلقى طلبات، ويستجيب لها، بتبادل المساعدة القانونية من الدول الأعضاء

التي تقوم بتحريات بشأن أشخاص فارين مطلوبين لارتكابهم جرائم دولية في رواندا أو بملاحقتهم قضائيا أو بمعالجة طلبات تسليم مجرمين. وتقوم العديد من تلك الدول الآن بهذه الأنشطة داخل بلدانها بغية تسليم المطلوبين إلى رواندا أو محاكمتهم محليا. ويمتلك مكتب المدعي العام أكبر قاعدة بيانات الكترونية بأدلة الإثبات حول الجرائم المرتكبة في رواندا. إن قاعدة البيانات تلك يجب أن تكون أداة قيّمة في يد السلطات الوطنية المكلفة بالتحريات والملاحقة القضائية في الدول الأعضاء، الآن بعد اكتمال عمل المحكمة، ما ظل الأشخاص الفارون طلقاء.

وسيقوم مكتب المدعي العام لاحقا هذا العام، وفقا لولايته والتزامه بمحاربة ثقافة الإفلات من العقاب، باستضافة منتدى يضم مسئولين وطنيين تابعين للسلطات المكلفة بالمقاضاة للبحث في السبل الكفيلة بتعزيز التعاون معهم وبضمان وصولهم إلى قاعدة البيانات التابعة لنا، الآن وبعد انتهاء عمل المحكمة. وسنعقد في مطلع العام القادم، كجزء من عملية التشاور، الندوة السنوية الخامسة للمدعين العامين الدوليين مع ا لتركيز على التحديات التي يمثلها إكمال و إنهاء أعمال المحكمة بطريقة نظامية ولائقة.

وكذلك شاركنا خلال العام المنصرم، بطلب من قسم خدمات الادعاء الوطنية في رواندا، بنشاط في مبادرة بناء القدرات، فكان أن عقد مكتب المدعي العام، بفضل مساهمة مالية سخية من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، سلسلة من حلقات التدريب وورش العمل للمدعين العامين الروانديين والمحققين ومديري الإعلام تتعلق بالممارسات الأفضل في القيام بالتحقيقات والملاحقة القضائية فيما يتعلق بالجرائم الدولية وكذلك بكيفية استعمال الأدلة.

سبق أن ذكرت في تقريري الأخير أمام المجلس بأن ثمة بعض التقدم المحرز في عملية التحري في التهم الموجهة لأعضاء الجبهة الوطنية الرواندية. لقد تعاونت رواندا مع مكتبي في تلك العملية نزولا عند طلب المجلس. وقد تمكّنا معا من تأسيس قضية ظاهرة الوجاهة بأن جنودا تابعين للجبهة الوطنية الرواندية قد قاموا في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بقتل ١٣ رجل دين من بينهم خمسة أساقفة من الكاثوليك الرومان ومدنيين آخرين في أبرشية كاباغيا في جيتماراما. وتقول التقارير إن بعض الجناة في تلك الجريمة قد قضوا نحبهم إلا أن غيرهم لا يزال في الخدمة في الجيش الرواندي. وعلى إثر تحقيقات بهذا الشأن، أخبرني المدعي العام الرواندي بقراره بتوجيه التهم في القريب العاجل إلى أربعة من الضباط العسكريين ذوي الرتب العليا الذين ما زالوا في الخدمة بارتكاب جريمة القتل والتآمر لارتكاب جريمة قتل بوصفها جرائم حرب، وملاحقتهم قضائيا تحت تلك التهم.

وكما يعلم المجلس، فإن رواندا تملك الصلاحية القانونية في هذه الجرائم بنفس القدر الذي تملكه المحكمة الجنائية الدولية. لذلك قررت تعليق أي عمل من جانبي، شريطة أن تتسم الملاحقات القضائية في رواندا أو بواسطتها بالفعالية والسرعة والعدالة والعلن. وسيرصد مكتبي أيضا سير هذه الإجراءات. وبطبيعة الحال، فإن الملاحقات القضائية في رواندا لن تؤثر على صدارة الصلاحية التي تتمتع بها المحكمة الجنائية بشأن هذه الجرائم. وآمل أن تتم الملاحقات القضائية في رواندا بالكيفية التي تساهم بشكل فعال في المصالحة الوطنية في ذلك البلد.

إن التقليص المتوقع لحجم عمل المحكمة بنهاية عام ٢٠٠٨ يأخذ شكل تقليص الموارد، البشرية منها والمادية. وقد بدأت تلك العملية بداخل مكتب المدعي العام في نهاية عام ٢٠٠٧ بإلغاء عدد من الوظائف داخل شعبة التحقيقات بكيغالي، ومن المتوقع أن يستمر هذا المنحى ويعزز خلال هذا العام. إنها عملية يرجح أن تتسم بالصعوبة، من الناحية

العاطفية ومن نواحي أخرى عديدة، بالنسبة للموظفين والمحكمة الجنائية على حد سواء. ولن نألو جهدا لإدارة هذه العملية بكل الإنصاف والتعاطف. إن إنهاء أعمال المحكمة سيخلّف تجمعا كبيرا من الموظفين ذوي الخبرة والتجربة في مجال التحقيقات والملاحقة القضائية الذين أحسب أن بإمكان الأمم المتحدة الاعتماد عليهم وبذل أقصى الجهد للاحتفاظ بخدماتهم وتسخيرها لأنشطة أخرى.

أود أن أشكر أعضاء المجلس والأمين العام والأمانة العامة والدول الأعضاء على ما وجدته منهم من تعاون مع المحكمة الجنائية وتعزيز لها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر المدعي جالو على هذه الإحاطة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد قويدر (الجماهيرية العربية الليبية): سيدي الرئيس، بادئ ذي بدء، أتقدم بالترحيب والتقدير إلى رئيسي المحكمتين، القاضيين بوكار وبايرون، وإلى المدعيين العامين، براميرتز وجالو، ليس على إحاطاتهم الوافية فحسب، بل على العمل المتميز الذي قاموا به مع معاونيهم.

نعرف أن مجلس الأمن حدد، في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، الإطار الزمني لاستراتيجية الإنجاز، وطلب التقيد بهذا الإطار، وحث الدول على التعاون مع المحكمتين، وشدد على تعزيز قدرات السلطات القضائية الوطنية المعنية.

وتوضح التقييمات، وبشكل خاص الإحاطات القيمة التي استمعنا إليها في هذا اليوم، تقدما ملحوظا في تنفيذ ما تم تقريره، وبشكل خاص إنجاز المحكمتين لمهام عديدة صوب تنفيذ استراتيجية الإنجاز. فقد صدرت أحكام براءة أو إدانة وأحكام استئناف عديدة، وتجري عدة محاكمات ينتظر صدور الأحكام فيها. ومع ذلك يظل عدم التمكن من احتجاز بعض المتهمين والإفلات من العقاب مصدر قلق وشواغل كثيرة.

إلا أن هذا الواقع المؤسف، الذي لا نرى نهاية منظورة له، لا يمكن أن يكون مبررا لعدم تنفيذ استراتيجية الإنجاز ضمن إطارها الزمني في حدود الإمكان. ولا زال هذا التنفيذ يقتضي، بالإضافة إلى جهود المحكمتين وأفرقة العمل التابعة لهما، مواصلة تقديم الدعم المادي والبشري الكفيل بتمكين المحكمتين من إنجاز ما تبقى من أعمال.

ومما يسهل هذا التنفيذ في نظرنا الإسراع في إحالة أكبر قدر ممكن من القضايا المعلقة إلى الولايات القضائية الوطنية في إطار التزام كامل بمبادئ وإجراءات المحاكمة العادلة. إن ذلك ما يكفل تخفيض حجم عمل المحكمتين فضلا عن أنه يراعي مبدأ المساواة ومقتضيات تعزيز سيادة القانون في الدول المعنية، ويؤمن حيازتها لمحفوظات تتجاوز أهميتها الإجراءات القضائية إلى تاريخ هذه الدول والمصالحة الوطنية فيها.

لقد تغيرت الظروف منذ إنشاء المحكمتين مع نهاية القرن الماضي، كمحكمتين غير دائمتين، وطورت المؤسسات والتشريعات في هذه الدول، حيث ارتكبت الجرائم وحيث توجد الأدلة والشهود، بما يمكنها من تناول المسائل العالقة بدعم ومساعدة المحكمتين في إطار استراتيجية الإنجاز ودعم المجتمع الدولي كله لهما.

إن حرصنا على تنفيذ استراتيجية الإنجاز في مواعيدها يطرح التزاما آخر يفرض البت في أقرب وقت في إرث المحكمتين والمسائل المتبقية بعد الإنجاز. لقد أوضح السفير فيربيك في كلمته في المشاورات التي أجراها المجلس في منتصف الشهر الماضي مختلف جوانب هذه المسألة. وليس لدينا اليوم ما نضيفه سوى تقدير العمل الرائع الذي أنجزته المحكمتان ورئاسة وأعضاء الفريق العامل التابع للمجلس.

السيد وايزليدار (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أن أؤكد سعادتنا بحضور القاضي فاوستو بوكار، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقاضي دينيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونود كذلك أن نرحب بالسيد سيرج براميرتز، الذي يقدم تقريره إلى المجلس للمرة الأولى في منصبه الجديد، وبالسيد حسن بوبكر جالو، بوصفهما المدعيين العامين لهاتين المحكمتين.

تحيي كوستاريكا الإحاطات الإعلامية التفصيلية والغنية بالمعلومات الموضوعية عن حالة التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز وفقا للقرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وقد سعدنا بالاستماع من ممثلي المحكمتين بأن المحكمتين ماضيتان في مسيرتهما نحو الوفاء بالمواعيد المحددة. ومع ذلك، فقد أحطنا علما بالعناصر التي ربما أدت، كما يرى رئيسا المحكمتين، إلى بعض التأخير في سير بعض المحاكمات.

وفي هذه المرحلة، إذ بتنا قريبين من المواعيد النهائية التي حددها المجلس، فإن وفد بلدي يود أن يشير إلى أن هناك ضرورة حتمية لأن تحترم الآليات المتبقية، التي سيحددها المجلس، الحقوق الأساسية للمتهمين، وأن تتوفر على سبيل المثال، المقتضيات الخاصة بمراجعة الأحكام، والنظام الذي يسمح بمراقبة برامج حماية الشهود والضحايا، وضرورة أن يظل نظام العدالة متسما بالإنصاف والسرعة والفعالية.

وتدعو كوستاريكا الدول المعنية إلى تيسير عمل المحكمتين. ونحث المجتمع الدولي على تعزيز التعاون مع المحكمتين الدوليتين. وذلك يعني، بصفة خاصة، تزويد المعلومات اللازمة لتحديد أماكن وجود الفارين، وفقا للتقارير. وفي حالة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ما زال هناك أربعة فارين، بما في ذلك رادوفان كراديتش وراتكو ملاديتش. أما فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فما زال البحث جاريا عن ١٣ شخصا، من بينهم فيليسيين كابوغا.

إن مرتكبي الجرائم القاسية وغير الإنسانية، مثل جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، لا يجوز السماح لهم بالإفلات من العقاب. وتحث كوستاريكا المجتمع الدولي على تقديم جميع المعلومات المتوفرة لديه كي يمكن جمع ما يكفي من البيانات للعثور على الفارين من كلا المحكمتين وتقديمهم إلى العدالة الدولية في أقرب وقت ممكن.

ونحن طبعا ملتزمون بالعمل في إطار مجلس الأمن والأمم المتحدة برمتها من أجل تحسين الظروف الهيكلية والمؤسسية التي قيل إنها من العوامل التي تسهم في خلق مناخ من العنف والتعصب الذي ترتكب فيه تلك الجرائم، التي لا يمكن لأية وجهة نظر أن تبررها.

وتود كوستاريكا أن تختتم بيانها بالتذكير بأن المحكمة الجنائية الدولية ستحتفل في شهر تموز/يوليه المقبل بالذكرى العاشرة لاعتماد نظام روما الأساسي، الذي أنشئت على أساسه. ولهذا السبب، يود وفد بلدي مرة أخرى أن يدعو إلى بذل الجهود لتعزيز إحساسنا المشترك بالعدالة، ونحث الدول التي لم تصدق بعد على نظام روما أن تفعل ذلك وأن تنضم إلى الدول الـ ١٠٦ التي قامت بذلك. ومن خلال التصديق العالمي على هذا النظام الأساسي والقبول بولايته القضائية التكميلية، سوف نواصل كفالة التأكد من أن مرتكبي الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب لن يتمتعوا أبدا بالإفلات من العقاب.

السيدة شين بيجي (الصين) (تكلمت بالصينية): اسمحوا لي بداية أن أتقدم بالشكر للرئيس بوكار والمدعي

براميرتز والرئيس بايرون والمدعي جالو على إحاطاتهم الإعلامية بشأن أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. إننا نرحب بهم في نيويورك. ونود بصورة خاصة أن نرحب بالسيد براميرتز، الذي يشارك في جلستنا هذه لأول مرة بصفته المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

لقد أحطنا بالعلم التقدم المستمر في أعمال المحكمتين، ونحن نحيي الجهود المبذولة من أجل تنفيذ استراتيجية الإنجاز. ومع اقتراب مواعيد استراتيجية الإنجاز، فإننا نتوقع من هاتين المحكمتين أن تبذلا جهودا أكبر لمضاعفة عملهما في جميع المجالات. وفي هذا الصدد، أود أن أتناول بالتفصيل النقاط التالية.

أولا، منذ إدخال استراتيجية الإنجاز والمحكمتان تعملان بدأب من أجل تحسين أساليب عملهما وإجراءات العمل ذات الصلة بغية الإسراع في إحراز التقدم. ونحن نعي ذلك تماما ونأمل أن تقوما بالبناء على ذلك الأساس وأن تواصلا استكشاف احتمالات وإمكانيات تحسين أنماط عملهما وأن تستخدما الوقت والمكان والموارد البشرية الحالية استخداما تاما بغية الاضطلاع بطريقة فعالة بالمحاكمات وتفادي، قدر المستطاع، أي نوع من التأخير، بغية الانتهاء من القضايا حسب الجدول الزمني المحدد.

ثانيا، لقد تعاملت المحكمتان، في الأعوام الأخيرة، مع مسألة إحالة القضايا إلى البلدان في منطقتيهما كعنصر أساسي من عناصر استراتيجية الإنجاز. ويحدونا الأمل أن تستمرا في وضع المزيد من الثقة بالبلدان الإقليمية ذات الصلة وإعطائها المزيد من الفرص، وأن تقيما تعاونا مع الهيئات القضائية وأن تبذلا قصارى جهودهما لتوسيع التعاون في هذا المجال. وينبغي أن تشجعا وتدعما النهج الجديدة للإحالات، وتسليم الفارين من العدالة. ونناشد جميع الدول المعنية أن تبذل الجهود لتسهيل أكبر عدد ممكن من نقل القضايا من هاتين المحكمتين بطريقة منهجية وسريعة.

ثالثا، إن الدراسة الخاصة بإرث المحكمتين والمسؤوليات المتبقية أصبحت مسألة ملحة بصورة متزايدة. ومنذ تقديم المحكمتين لتقريريهما في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، قامت المحكمتان، لأول مرة في منتصف هذا العام، وبناء على طلب رسمي من الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين، بإصدار الفتاوى الخاصة بالمسائل ذات الصلة في العديد من المناسبات. إننا نحيي مشاركتهما الفعالة في دراسة هذه المسائل.

غير أننا نعتقد أيضا أن مسألة الإرث والمسؤوليات المتبقية ينبغي دراستها ومعالجتها بالأخذ بمنهج إيجابي واقعي. وفي إطار تلك العملية، لن يكون من المناسب أن نتفادى معالجة المشاكل الحالية ومستوى الصعوبة في عمل المحكمتين الجنائيتين، ومن ناحية أخرى المبالغة في صعوبة المشاكل المتعلقة بالعمل التي تواجهانها بخصوص حجم العمل. وفي الوقت نفسه، لن يكون من المناسب أيضا الحكم مسبقا على أي حل ممكن. ومن ثمّ يتحتم التقيد بالجداول الزمنية لاستراتيجيتي الإنجاز والبحث بشكل متواصل عن حلول ممكنة وغير مكلفة ومناسبة وسليمة.

لقد اعتقدنا دائما أنه ينبغي احترام المبادئ والتقيد بالجداول الزمنية التي حددها مجلس الأمن بصورة صادقة. وينبغي للمحكمتين أن تواصلا عملهما حتى النهاية. ونتوقع من المحكمتين، في النصف الثاني من هذا العام، أن تأخذا خطوات أكبر نحو تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز وأن تتشاطرا معنا المعلومات ذات الصلة في تقريريهما في نهاية العام. كما نناشد البلدان المعنية أن تستمر في التعاون مع المحكمتين، فنحقق أهدافنا المشتركة، من خلال الجهود الجماعية.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أتقدم بالشكر لقيادة المحكمتين على الإحاطات الإعلامية والتقارير التي قدموها لمجلس الأمن بشأن تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز لعمل هاتين الهيئتين القضائيتين. لكن للأسف، تدعو المعلومات الواردة في التقارير إلى بالغ القلق.

وفي الأساس، أشارت المحكمتان الجنائيتان إلى عجزهما عن القيام في الوقت المحدد بتنفيذ قرارات مجلس الأمن التي اعتمدها وفقا للفصل السابع من الميثاق. فعلى سبيل المثال، تخطط المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة للانتهاء من النظر في القضايا على مستوى الدرجة الابتدائية بحلول العام ٢٠١٠، بينما كان ينبغي أن يتم ذلك في أوائل السنة الحالية. إننا نعتقد أنه يتعين على مجلس الأمن، الذي أنشأ المحكمتين، أن يعالج بصورة فعالة تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز وأن يقدم للمحكمتين توجيهات واضحة لاتخاذ المزيد من الإجراءات.

ولتحقيق ذلك، نقترح أن يعتمد المجلس قرارا يقضي بألا تبدأ المحكمتان في مرافعات قضائية على مستوى الدرجة الابتدائية بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وبالعمل وفقا لذلك، تحال قضايا جميع الأشخاص الذين يخضعون للولاية القضائية للمحكمة والأشخاص المطلوبين الذين لا تكون قد اتخذت بحقهم أية إجراءات قضائية بحلول نهاية هذا العام، إلى الولايات القضائية الوطنية. أما الأفراد الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام وتمت الإشارة إليهم بالاسم في قرارات مجلس الأمن فيمكن أن يخضعوا للولاية القضائية للآلية الدولية المتبقية التي ستُنشأ في المستقبل القريب.

وفي السياق ذاته، ينبغي حل مسألة تمديد مهمات القضاة أنفسهم. ونحن على ثقة بأن هذا القرار سيتماشى تماما مع المعيار الذي وضعه مجلس الأمن، والذي بموجبه لا تبدأ المحاكم المرافعات إلا فيما يتعلق بكبار المسؤولين المتهمين بتحمل المسؤولية الرئيسية عن ارتكاب الجرائم التي تقع تحت الولاية القضائية للمحكمتين.

لقد مرت ١٤ سنة منذ إنشاء المحكمتين. وفي رواندا وفي الدول التي انبثقت من أراضي يوغوسلافيا السابقة، نرى الآن نظم محاكم عاملة ومستقلة. ولا نرى أي أساس لحرمان تلك الدول من حقها السيادي في إجراء محاكمات قضائية وطنية، خاصة وأن تلك البلدان أعربت عن استعدادها بصفة مستقلة لمحاكمة المتهمين في المحكمتين الجنائيتين ليوغوسلافيا ورواندا.

وبالإشارة تحديدا إلى تقريري المحكمتين، أود أن أوضح ما يلي. فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية لرواندا، نشهد على الأقل بعض التحرك للامتثال للعنصر الرئيسي في استراتيجية الإنجاز، وهو إحالة القضايا إلى الولايات القضائية الوطنية. ويجري في الوقت الحالي عقد جلسات استماع بشأن أربع من هذه القضايا، وهناك خطط لإحالة تسعة متهمين آخرين ما زالوا هاربين من العدالة.

ونرى أن الحالة بالنسبة لمحكمة يوغوسلافيا لا تبعث على الارتياح. ذلك أنه يصعب استجلاء أي معلومات متسقة بصفة عامة من تقرير تلك الهيئة عن إحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية. وقد جاء في التقرير السابق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ أن المدعي العام قام منذ اعتماد قواعد إحالة القضايا بتقديم ١٤ طلبا بشأن ٢٢ متهما. ويشير التقرير الحالي إلى ٢٢ طلبا. وبالتالي ينشأ تساؤل عما إذا كان المدعي خلال الستة أشهر الأخيرة قد تقدم بثمانية طلبات جديدة، وإن كان الأمر كذلك، عن مكان المعلومات ذات الصلة بهذه الطلبات. كما نوجه الاهتمام إلى المعلومات التي قام الجانب الصربي بتوزيعها بخصوص التعاون مع المحكمة، الأمر الذي يثير الشكوك في موضوعية مختلف أجزاء

تقرير محكمة يوغوسلافيا السابقة. ويمكن أن نرى الآن أن هذه المحكمة لم تنفذ استراتيجية الإنجاز عامةً في المواعيد المحددة، ولا يتضمن التقرير أي أسباب مقنعة تبريرا لذلك.

أود أيضا أن أشير إلى الظروف المريبة التي أحاطت بتبرئة أحد قادة جيش تحرير كوسوفو، وهو رئيس الوزراء السابق للإقليم راموش هاراديناج. فقد أشار القضاة إلى عدم وجود أدلة على أي تهمة من عشرات التهم الموجهة إليه، بينما أصدروا بيانا بشأن ممارسة ضغوط غير مسبوقة على الشهود في هذا الشأن. ولأول مرة في تاريخ القضاء الدولي يتعرض الشهود على نحو صارخ للابتزاز والترهيب، في حين جرت تصفية بعضهم جسديا. ومن المثير للدهشة أن يضطلع بهذه الإجراءات في جو من الإفلات الكامل من العقاب على الرغم من التواجد الدولي في كوسوفو.

وقد استرعى الاتحاد الروسي اهتمام المجلس مرارا إلى هذه الحالة المرفوضة ودعا إلى اتخاذ إجراءات حاسمة للتحقيق في وفاة هؤلاء الأشخاص وضمان نظام أكثر فعالية لحماية الشهود في كوسوفو. ومن دواعي الأسف أن نداءاتنا لأسباب متباينة لم يؤخذ بها. ومن ثم أصبحت قضية هاراديناج وصمة عار إضافية على سمعة محكمة يوغوسلافيا السابقة.

ونتوقع من المحكمة أن تقدم لنا وصفا تفصيليا للخطوات التي اتخذتها في أعقاب الاكتشافات المفزعة التي أعلنتها المدعية العامة السابقة لمحكمة يوغوسلافيا كارلا دل بونتي فيما يتعلق بالحقائق التي ظلت المحكمة تلزم جانب الصمت حيالها حتى الآونة الأخيرة. ولا نرى أي استثناء من ذلك في هذا التقرير الجديد. والملاحظات التي سمعناها في الإحاطة الإعلامية للصحافة في هذا الصدد يوم ١٦ نيسان/أبريل لا يمكن أن تعدّ مقبولة. وثمة انطباع بأن المحكمة بينما تتجاهل ببساطة تحت ذرائع مختلفة تهما خطيرة، من قبيل الحالات الكثيرة لتزع أعضاء بشرية عنوة، فهي تشدد على الضرورة الملحة لاختتام أعمالها وفقا للجدول الزمني، وعلى ما يفترض من الافتقار إلى معلومات موضوعية، ونحو ذلك.

ونرى أن على محكمة يوغوسلافيا واجبا بالتحقيق في تلك الوقائع. وعندما يتم التحقق منها، يمكننا عندئذ أن نفكر في كيفية إدراج محاسبة المتهمين بتلك الجريمة الشنعاء ضمن استراتيجية الإنجاز لأعمال المحكمتين.

السيد تياندرييوغو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود قبل كل شيء أن أشكر الرئيسين بايرون وبوكار، وأيضا المدعيين العامين براميرتز وجالو، على بياناتهم. وقد أحاط وفدي علما بتقريري المحكمتين، اللذين يصفان بدقة ووضوح شديدين المهام الموكلة إليهما، والجهود المبذولة للاضطلاع بهذه المهام، والمصاعب التي واجهتهما وما زالت تواجههما، ولا سيما التحديات المتعلقة بالآجال الزمنية المحددة لهما من أجل الانتهاء من أعمالهما.

وفيما يتعلق بالعمل المنجز، نود أن نهنئ موظفي المحكمتين على النتائج التي حققوها. لقد بذلوا في الواقع جهودا كبيرة من أجل ملاحقة العديد من المتهمين وإعداد لوائح الاتهام وإصدار الأحكام. ونعرب عن ترحيبنا بتلك الجهود وتشجيعنا لها، لأنهم بذلك يقدمون إسهاما ملموسا في مكافحة الإفلات من العقاب وضمان سيادة العدالة.

وفيما يتعلق بالآجال الزمنية المحددة بموجب القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، وبالنظر إلى أنه قد تم تحديدها من قبل مجلس الأمن، فسوف يكون من المستصوب اتخاذ جميع التدابير المناسبة للتقيد بها. ونهنئ المحكمتين على التدابير العملية التي اتخذتاها من أجل الإسراع بالتحقيقات والأحكام ومن أجل الحد من التأخير في الإعداد للمحاكمات. وندعوهما إلى الاستمرار في إعداد مبادرات مماثلة. وبصفة

خاصة، ينبغي أن تقررا بأسرع ما يمكن المحاكمات التي يلزم إحالتها إلى الولايات القضائية الوطنية المختصة. وفي هذا الشأن، يوجه وفدي الدعوة إلى المجتمع الدولي لدعم جهود الدول المعنية بغية تعزيز أنظمتها القضائية الوطنية. وعلى أي حال، يمكن للمجلس دائما أن يجري، في الوقت المناسب، تقييما للحالة وأن يتخذ التدابير الضرورية.

وفيما يتعلق بالمسألة الأساسية المتعلقة بالهاربين من العدالة، يعتقد وفدي أن عمل المحكمتين، حتى بعد انتهاء ولايتيهما، سيفتقر إلى الفعالية ما لم يتم اعتقال هؤلاء الهاربين وتقديمهم للمحاكمة. ذلك أنه ينبغي تقديم الأشخاص المشتبه في اضطلاعهم بدور رئيسي في ارتكاب أشد الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي للعدالة. وفي هذا السياق، يسعدنا أن نرى عددا كبيرا من الدول تبدي استعدادها للتعاون مع المحكمتين. ولكننا نعرب عن قلقنا إزاء أوجه القصور في تعاون بعض الدول معهما. ومن المهم أن تتعاون الدول بشكل كامل مع المحكمتين، اللتين أنشأهما المجلس.

أخيرا، فيما يتعلق بإرث المحكمتين ومهامهما المتبقية، تتابع بوركينا فاسو باهتمام أنشطة الفريق العامل غير الرسمي التابع للمجلس، الذي يبحث عن الحل المناسب في هذا الصدد. ونهنئ الفريق العامل، الذي شرع في القراءة الثانية للمسائل المتبقية التي تم تحديدها في الوثيقة المشتركة للمحكمتين. وهذا عمل هام يجب أن يستمر، وننتظر باهتمام الاقتراحات التي ستقدم بشأن مسائل أساسية مثل المحفوظات وإنفاذ حماية الشهود وفرض الجزاءات ومحاكمة الهاربين الذين يتم اعتقالهم.

السيد لاهر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يتقدم بالشكر للقاضي فاوستو بوكار، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقاضي دنيس بايرون رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على البيانين اللذين أدليا بهما لتقديم التقريرين المتعلقين بمحكمتيهما. كما نعرب عن امتناننا للمدعيين العامين للمحكمتين الجنائيتين على بيانيهما المفيدين عن الخطوات التي يتخذانها لتنفيذ استراتيجيتي الإنجاز. وبما أن هذا هو التقرير الأول للسيد سيرجي براميرتز، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، نود أن نعرب عن ترحيبنا الحار به وأن نتمنى له التوفيق في منصبه الجديد.

يعرب وفد بلادي عن سروره للخطوات التي تتخذها المحكمتان لضمان تحقيقهما استراتيجيتي الإنجاز.

نحن نثني على الجهود التي يبذلها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لإحالة الملفات والقضايا إلى الولايات القضائية الوطنية المختصة. وندرك أنه، بعد تأكيد لائحة الاتهام، فإن الدائرة التابعة للمحكمة هي الجهة الوحيدة المصرح لها باتخاذ قرار بإحالة لائحة الاتهام إلى الولاية القضائية الوطنية. ونرحب بطلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا المقدم إلى الدائرة بإحالة خمس قضايا إلى رواندا، بما فيها قضية أحد الهاربين. وفي ذلك الصدد، أحطنا علما بقرار الدائرة المختصة بعدم السماح بإحالة القضايا إلى رواندا، ونحترم ذلك القرار.

ونود أن نسلِّط الضوء على أنه من المهم أن يكون هناك بناء للقدرات في الأنظمة الوطنية لإقامة العدل من أجل ضمان قدرتها على استيعاب القضايا التي تُحال إليها، وثقة المحكمتين في قدرة الأنظمة القضائية، مثل الأنظمة القائمة في رواندا، على إقامة العدل على نحو كاف. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة رواندا مؤخرا بتحسين نظام العدالة الجنائية فيها، ونشجعها على مواصلة التقدم على ذلك الطريق. ونلاحظ أن مسألة الإحالات عامل مهم في قدرة المحكمتين على الوفاء باستراتيجيات الإنجاز الخاصة بهما.

وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ما زلنا نشعر بالقلق لأنه، منذ التقرير الأخير للمدعي العام، لم يتم القبض على أي من الهاربين. وبعض هؤلاء الهاربين من كبار المتهمين الذين يتعين تقديمهم للمحاكمة. ونهيب بجميع الدول أن تفي بمسؤولياتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وأن تُنفذ أوامر الاعتقال التي أصدرتها المحكمتان.

ونشعر بالقلق، بوجه خاص، إزاء ما يذكره المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بأن التعاون لم يكن مرضيا فيما يتعلق بالرغبة في إلقاء القبض على راتكو ملاديتش، ورادوفان كاراديتش، وستويان زوبليانين، وغوران هادزيتش. ويقع على عاتق الدول في يوغوسلافيا السابقة، التي يُشتبه في اختباء الأشخاص المتهمين من قبل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في أراضيها، مسؤولية خاصة عن التعاون تعاونا تاما مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ومن دواعي الاغتباط أن القرارات التي اتخذناها في الماضي للتخفيف من ضغط العمل في المحكمتين بمد خدمة القضاة المخصصين، في حالة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وبزيادة عددهم، في حالة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، قد حققت الأثر المطلوب. ويرغب وفد بلادي في تأكيد دعمنا المستمر لكبار المسؤولين في المحكمتين نحو تنفيذ ولايتيهما.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): حيث أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في هذه القاعة تحت رئاستكم، سيدي، أود أن أعرب عن خالص وأحر تهانينا لكم بتوليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وإنني متأكد من أنها ستكون فترة رئاسة ناجحة جدا، ويمكنكم أن تعتمدوا على دعمنا الكامل.

وفي الوقت ذاته، أعرب عن أحر تهانينا للسفير سويرز، الذي يشارك الآن في قيادة البعثة في أفريقيا، ولوفد المملكة المتحدة على الطريقة الفعالة والمفيدة للغاية التي أدارا بها رئاسة المجلس.

كما أود أن أشارك المتكلمين الآخرين في التقدم بالشكر إلى الرئيس بوكار والرئيس بايرون، وكذلك المدعي العام براميرتز والمدعي العام جالو، على العروض التي قدموها إلى المجلس.

تثني إيطاليا على التقدم الملموس المحرز في تنفيذ استراتيجيات الإنجاز عن طريق الالتزام القوي الذي أبدته المحكمتان والقضاة والمدعون العامون والموظفون التابعون للمحكمتين. وأود أن أهنئ بوجه خاص المدعي العام براميرتز، الذي تولى منصبه في ١ كانون الثاني/يناير والذي يظهر أمام المجلس بتلك الصفة لأول مرة اليوم.

ونؤيد وندعم بالكامل البيان الذي سيدلي به عاجلا الممثل الدائم لسلوفينيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولذلك سأقتصر في بياني على تقديم بعض الملاحظات الإضافية.

إننا نشير، بقلق متزايد، إلى أن التعاون مع المحكمتين في تأمين القبض على بقية الهاربين وتسليم أنفسهم لم يتحسن بعد. والآن يحظى هذا التعاون بالأهمية أكثر من أي وقت مضى. ومن الضروري تنفيذ أوامر الاعتقال فورا لتفادي المزيد من التأخير في تنفيذ استراتيجيات الإنجاز. إن مهمة المحكمتين في المساعدة على إحلال السلام الدائم في المجتمعات المحلية التي ابتليت بالفظائع الشنيعة تعني بالضرورة مثول مرتكبي تلك الأفعال أمام العدالة. ويجب ألا تكون الرسالة التي نبعث بها هي أن الوقت يمضي لصالح الجناة.

وبالنسبة لمستقبل استراتيجيات الإنجاز، تعتقد إيطاليا أنه يجب على المجلس أن يتحلى باليقظة في تفادي حدوث تأخير لا داعي له في إقامة العدل. إن قدرة المحكمة الجنائية

الدولية لرواندا على احترام الجدول الزمني الذي قُدم في كانون الأول/ديسمبر قد واجهتها بعض العوائق. ويسرني أن أشير إلى أنه قد أُعد جدول زمني جديد، وأنه بالرغم من أن المهمة تبدو شاقة فإنه يحدوني الأمل في أن تتمكن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من الوفاء بتوقعات المجلس بشأن احترام الجدول الزمني.

وبطبيعة الحال ينبغي أن يتفادى المجلس، لدى تنفيذ استراتيجيات الإنجاز، إعطاء الانطباع بأنه يعتزم تعزيز عملية التسريع على حساب النزاهة. يجب أن تكون النزاهة الشغل الشاغل لأي مؤسسة قضائية، ويجب ألا تشكِّل المحاكم المخصصة استثناء من تلك القاعدة. وإنني على ثقة بأن المحكمتين ستبذلان كل ما في وسعهما للانتهاء من القضايا المعلقة العديدة بأقصى قدر من الكفاءة، ومواصلة إحالة القضايا المتوسطة والأقل أهمية إلى الولايات القضائية الوطنية المختصة، وتيسير الأنشطة القضائية المعنية بالاستئناف.

ومن ناحية أخرى، من الضروري أيضا زيادة أنشطة بناء القدرات في البلدان الأكثر تأثرا بشكل مباشر، فيما يتعلق بالإجراءات القضائية وبجهود التوعية، التي يمكن أن لها تأثير هائل على السكان المدنيين وعلى مستقبل تلك الدول. وهكذا فإنه من الأمور التي تلقى ترحيبا كبيرا أي دعم يقدمه المجتمع الدولي لتلك العملية، بما في ذلك عن طريق تعزيز القدرة القضائية للدول المعنية على إجراء محاكمات جنائية بشأن الجرائم الدولية.

وفي ذلك الصدد، تثني إيطاليا على المساعدة المقدمة إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بواسطة معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كما أشير إليه في تقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. إن هذه المساعدة، التي تهتم أساسا بنشر أفضل الممارسات في الأنشطة القضائية وأنشطة المدعين العامين في المحاكم الوطنية، ستساهم بشكل كبير في القيام، على المستويين المحلي والدولي، بتعزيز الإنجازات التي تحققها المؤسسات القضائية الدولية في ميدان القانون الجنائي الدولي.

أخيرا، تود إيطاليا أن تشير إلى أن هذا المجلس ينظر بشكل جدي في تراث المحكمتين. لقد عُقدت عدة جلسات للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، الذي تترأسه بلجيكا، ونوقش الكثير من المسائل الحساسة، أو تجري مناقشتها حاليا. وإنني على ثقة بأنه، عن طريق المساهمة الفعالة من جانب المجلس بأكمله، ستُتخذ قريبا قرارات مهمة لإعادة تأكيد الغرض الذي من أجله أنشئت المحكمتان – أي معاقبة المسؤولين عن ارتكاب أشنع الجرائم الدولية في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا.

السيد هوانغ شي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره العميق لرئيسي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومدعييهما العامِّين على البيانات التي قدموها اليوم أمام المجلس. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لإعادة تأكيد الدعم القوي لبلادي لعمل المحكمتين من أجل تقديم الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب أخطر الجرائم الدولية في رواندا وفي يوغوسلافيا السابقة للعدالة. وعلى مدار الخمس عشرة سنة الماضية، حققت المحكمتان الكثير، ويتجه كلاهما نحو تحقيق الإنجاز الناجح لولاياتهما.

وإذ نأخذ بعين الاعتبار الإطار الزمني المتعلق باستراتيجيات الإنجاز لكلا المحكمتين، كما حدده المجلس في قراريه ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، قد شجعنا كثيرا النتيجة التي توصلت إليها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بأن المحكمة تمضي على المسار الصحيح بالنسبة لمعظم التوقعات المعلن عنها للمجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ونحيط علما بتقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا

السابقة بأنه يجري بذل كل الجهود لإنجاز جميع المحاكمات بأسرع ما يمكن وبأقصى قدر من الكفاءة، وبأنه من المقدر أن يتم الانتهاء من كل إجراءات الاستئناف في عام ٢٠١١.

وبينما نوافق تماما على تقييم المحكمتين بأن تلك التقديرات عرضة للتأثر بظروف غير متوقعة، فإننا ندرك أيضا أن المجلس، في القرارين المشار إليهما أعلاه، طلب إلى المحكمتين أن تتخذا جميع التدابير الممكنة من أجل الوفاء بالأطر الزمنية المحددة، وحث جميع الدول، ولا سيما دول المناطق المعنية، على أن تتعاون تعاونا تاما مع المحكمتين من أجل الانتهاء من عملهما في الوقت المناسب. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلادي بجميع الجهود التعاونية التي تقدمها الدول إلى المحكمتين، كما يظهر في التقريرين.

وتلاحظ فييت نام بعين القلق عدد الأشخاص الفارين، ومن بينهم ذوو الرتب الأرفع الواردة أسماؤهم في قرارات المجلس. ولكننا نعتقد أن المجتمع الدولي لن يتوانى عن تقديم أولئك الأشخاص للعدالة. إننا نشجع المحكمتين على الاستمرار بهمة عالية في جهودهما الرامية إلى اتخاذ قرار بشأن إحالة أية قضايا عالقة تخص الفارين للسلطات القضائية الوطنية في حدود الفترة الزمنية المحددة لإكمال أعمالهما. ومن شأن ذلك أن يعين المجلس أيضا على اتخاذ قرار بشأن آلية مناسبة لضمان محاكمات دولية للقضايا التي لم تتم إحالتها للسلطات الوطنية.

إننا كأعضاء في المجتمع الدولي مطالبون في خلال العامين المقبلين بأن نضاعف جهودنا لتوفير الدعم اللازم للمحكمتين لإنجاز عملهما وولايتهما، بما في ذلك عن طريق التوفير المتواصل للموارد اللازمة للاحتفاظ بخدمات الموظفين المؤهلين والعمل على إيجاد الحلول الجيدة بالنسبة لإرث المحكمتين. كذلك يجب توفير المساعدة في مجال بناء القدرات بغية تعزيز قدرات السلطات القضائية الوطنية لمعالجة القضايا المحالة ومسائل الإرث. ويجب على مجلس الأمن، بمساعدة من الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، وبالتشاور الوثيق مع المحكمتين، اتخاذ قرارات بشأن ترتيبات وآليات معالجة المسائل العالقة.

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا التزامنا بالعمل البناء مع بقية أعضاء المجلس لضمان انتهاء أعمال المحكمتين بطريقة سلسة وفعالة.

السيد رولانتس دي ستابيرس (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن الشكر للتقريرين المعروضين علينا وللبيانين اللذين أدلى بهما رئيسا المحكمتين، دينيس بايرون وفاوستو بوكار، والمدعيين العامين حسن بوبكر جالو وسيرج براميرتز، الذي يمثل لأول مرة اليوم أمام مجلس الأمن بوصفه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

يؤيد وفدي تأييدا كاملا البيان الذي سيدلي به لاحقا المندوب الدائم لسلوفينيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود هنا أن أعلّق على بعض النقاط الهامة الأخرى.

لقد درسنا بعناية تقريري المحكمتين ولا نزال عند رأينا – كما ذكرنا في بياننا في حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (انظر S/PV.5797 و S/PV.5796) – بأن المحكمتين قد بذلتا جهودا مضنية لتنفيذ استراتيجية الإنجاز لكل منهما. وبالتأكيد، فإنه من المؤسف أن نلاحظ، كما هو مذكور في تقييمَيْ المحكمتين، أن إجراءات الاستئناف لن تكتمل قبل عام ٢٠١١. ويوجه وفدي نداء للمحكمتين للاستمرار في بذل أقصى الجهود للالتزام بالمهلة المحددة عام ٢٠١١ قدر المستطاع. وليس بوسعنا توجيه اللوم للمحكمتين على بعض التأخير المستقل عن إرادتهما، وبخاصة حالات التأخير الناجمة عن تأخر إلقاء القبض على بعض

المطلوبين بواسطة الدول الأعضاء وتسليمهم كما شاهدنا ذلك مؤخرا بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وفي هذا الصدد أذكّر بأن تواريخ الإنجاز وفق القرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٥) ليست غير مؤشرات ويجب تعديلها وفق المستجدات. إن هذين القرارين، اللذين اعتمدا قبل أكثر من أربعة أعوام، يطلبان من المحكمتين أن ”... تتخذا جميع التدابير الممكنة من أجل إتمام جميع أنشطة محاكمات المرحلة الابتدائية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨ وإتمام جميع الأعمال في عام ٢٠١٠“ (القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، الفقرة ٧ والقرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، الفقرة ٣). وهذا، من وجهة نظر وفدي، يعني أنه يجب النظر إلى هذين التاريخين في ضوء الظروف وفي ضوء ما تستطيع المحكمتان القيام به فعليا.

إن إحالة لوائح الاتهام إلى الولايات القضائية الوطنية، عملا بأحكام المادة ١١ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات في المحكمتين، عنصر ضروري لاستراتيجيتي الإنجاز. ومن المهم مع ذلك التأكيد على أن قرار إحالة أو عدم إحالة قضية ما هو قرار قضائي بحت في طبيعته.

إن إرث المحكمتين، وبالتالي إرث مجلس الأمن الذي أنشأهما، سيفقد بريقه إذا لم يتم تقديم الأشخاص الفارين إلى المحاكمة. وهذا ينطبق أكثر ما ينطبق على الفارين المتهمين بارتكاب أكثر الجرائم بشاعة. إننا نهيب بكل الدول المعنية أن تتعاون تعاونا تاما مع المحكمتين لإلقاء القبض على هؤلاء الأشخاص وترحيلهم إلى لاهاي أو أروشا. وتأخذ بلجيكا علما، مع الأسف، بالتقييم المتحفظ للمدعي العام براميرتز فيما يتعلق بتعاون صربيا مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ونشجع الحكومة الصربية على بذل أقصى جهدها للتعاون بشكل كامل مع المحكمة الجنائية.

كذلك، وعلى ضوء المعلومات التي أدلى بها المدعي العام جالو، نناشد السلطات في كينيا وبلدان أخرى في المنطقة التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

دعوني أختم بياني بكلمات قلائل حول المهام المتبقية التي يتعين القيام بها بعد إقفال المحاكم. منذ مطلع هذا العام وبلجيكا ترأس فريق العمل غير الرسمي المعني بهذا الأمر، ويمكنني أن أشهد بأن تقدما ملحوظا قد أحرز. وكما ذكرت وفود أخرى، فإن السفير فيربيك كان قد قدم إحاطة إعلامية للمجلس بهذا التقدم أثناء المشاورات التي جرت في منتصف أيار/مايو. وقد قام الفريق العامل خلال الأشهر الماضية بدراسة منهجية للمهام المتبقية كما حصرتها المحكمتان وانخرط في حوار دينامي معهما في شكل أسئلة وأجوبة خطية. والواقع أن الفريق العامل سيجتمع بعد ظهر اليوم مع رئيسي المحكمتين ومدعييهما العامين ومسجليهما لمواصلة ذلك الحوار.

لقد برزت خلال الأشهر الماضية العناصر المبدئية للاتفاق التي تمكننا من المضي قدما في معالجة المسائل المتبقية. ووفدي الآن بصدد إعداد وثيقة تحدد الخيارات التي يمكن على أساسها استمرار المناقشات داخل الفريق العامل خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨.

وفي موضوع المهام المتبقية أيضا – ولكن بعيدا عن مسألة محاكمة الفارين الذين يكون قد تعذر إلقاء القبض عليهم عند إقفال المحكمتين، أود، بصفتي الوطنية، أن أشدد على أهمية المسائل المتعلقة بحماية الضحايا والشهود وتطبيق الأحكام بالسجن الصادرة. إن هذه المسائل هي في قلب مسألة الحقوق الأساسية للأفراد. وفيما يخص تطبيق الأحكام، أود أن أضيف أن عدد الاتفاقات المبرمة مع المحكمتين يظل غير كاف، ونحن نناشد الدول أن تنظر في الدخول في مزيد من هذه الاتفاقات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى الأصوات التي رحبت مجددا في مجلس الأمن برئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وبالمدعيين العامين لكلتيهما. أشكرهم على تقاريرهم الأخيرة بشأن تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز. كما أرحب بشكل خاص بسيرج براميرتز الذي ليس غريبا على مجلس الأمن ولكنه هنا اليوم لأول مرة بوصفه مدعيا عاما للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا.

إن حكومتي تحيط علما بالتقدم المحرز خلال الأشهر الستة الماضية في إكمال النظر في القضايا المعروضة على المحكمتين ونحن نثمن عاليا التزام الموظفين والعمل الشاق الذي اضطلعوا به تحت قيادة الرئيسين والمدعيين العامّين الذين انضموا إلينا اليوم، باتخاذ خطوات نحو إجراء المحاكمات والاستئنافات، وأكون ممتنة لهم إذا نقلوا شكرنا هذا للأفرقة التي تعمل معهم.

كذلك أود أن أناشد المحكمتين الاستمرار في جهودهما لتفادي مزيد من الانحراف عن الجداول الزمنية للإنجاز. وفي هذا الصدد، نرحب بالتزام المحكمتين بتحديد أوجه إصلاح أخرى في الممارسات. من المهم أن تعمل المحكمتان بأقصى قدر ممكن من الكفاءة.

في حالة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، قد يكون لقرار الدائرة الابتدائية الثالثة برفض طلب المدعي العام بإحالة قضية مونياكازي للمحاكمة في رواندا تأثير بالغ على قدرة تلك المحكمة على الالتزام بالموعد النهائي للإنجاز. إننا نتطلع، في الشهور القادمة، لمعرفة الكيفية التي تعالج بها هذه المسائل.

لقد أوضحت المملكة المتحدة مرارا وتكرارا في بياناتها السابقة في مجلس الأمن – وأفعل ذلك الآن أيضا – أن إلقاء القبض على من تبقى من المتهمين الفارين من المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا ورواندا وتسليمهم يظل يشكل أولوية على أكبر قدر من الأهمية. فلا يجوز أن يظل هذا العدد من الفارين – ١٧ شخصا متهمين بأبشع الجرائم – طليقي السراح. إن عمل المحكمتين لن يكون كاملا حتى يتم تقديمهم إلى العدالة في لاهاي أو في أروشا. وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، يجب تقديم الفارين الأربعة الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام، بما فيهم كراديتش وميلاديتش، إلى العدالة الدولية. وفي حالة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لاحظنا أن المدعي العام حدد عددا من قضايا الفارين بأنها صالحة للإحالة إلى المحاكمة على المستوى الوطني. ومن الضروري في جميع القضايا التعاون الدولي الكامل لتأمين اعتقال جميع الأفراد لكي تتخذ العدالة مجراها.

إننا نذكِّر بأن كل الدول لديها التزام مستمر، كما أكد على ذلك القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) والقرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بما في ذلك تحديد أماكن وجود المتهمين وتسليمهم. والمملكة المتحدة مستعدة لتقديم كل المساعدات اللازمة للمحكمتين، ولكن من الحتمي والطبيعي أن المسؤولية الأساسية في هذا الصدد تقع على عاتق دول المنطقة.

وقد لاحظنا تقييم السيد براميرتز بأن العلاقة البناءة بين المحكمة الجنائية الدولية والسلطات الإقليمية قد وصلت إلى مستوى التعاون المرضي من جانب البوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود، وبصفة الخاصة في مجال حق الوصول إلى المحفوظات والوثائق. كما أننا لاحظنا أن السيد براميرتز قد قيم التعاون من جانب كرواتيا وصربيا بأنه مرض بصورة جزئية فقط. إننا نقدر المحاولة غير الناجحة التي قامت بها السلطات الصربية للقبض على المتهم الفار ستويان تشوبليانين، ولكن

ذلك ليس كافيا. ونحث بقوة كل دول المنطقة، وعلى وجه الخصوص صربيا والبوسنة والهرسك، على بذل الحد الأقصى من الجهود المتواصلة للقبض على كل المتهمين الفارين وتسليمهم إلى لاهاي.

إنني أؤيد البيان الذي سيصدر في وقت لاحق في هذه القاعة من رئاسة الاتحاد الأوروبي. وترحب المملكة المتحدة بتوقيع صربيا على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، ولكن التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يظل في لب عملية الانتساب إلى الاتحاد الأوروبي. وتوضح النتيجة التي توصل إليها وزراء خارجة الاتحاد الأوروبي أن تنفيذ الاتفاق المؤقت والمصادقة على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب لن يحدثا إلا بعد أن يقرر المجلس أن صربيا قد تعاونت تعاونا كاملا مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وبشأن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإننا قلقون إزاء الرسالة الأخيرة الموجهة إلى الأمين العام من المدعي العام والتي تتناول التعاون من جانب كينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بالقبض على بعض الفارين، ولا سيما السيد كابوغا، الذين يعتقد أنهم مختبئون في أراضي هذين البلدين. إننا نحث جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا بشكل خاص أن يبديا التعاون الكامل والفوري فيما يتعلق بجهود المدعي العام لتحديد أماكن الفارين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا واعتقالهم.

إننا نرحب بالتقدم المطرد الذي حققه الفريق العامل لمجلس الأمن في دراسة المهام المتبقية من عمل المحكمتين بعد الإنجاز. ونحن ممتنون لاستمرار المساعدة المقدمة إلى المحكمتين والتعاون معهما في إطار ذلك العمل، ونحيي البعثة البلجيكية على عملها في إطار الفريق العامل. ومن الواضح أن هناك حاجة الآن إلى اتخاذ قرارات بشأن مسائل أساسية لكي يستطيع المجلس البت في الوقت المناسب بشأن خطة متسقة فيما يتعلق بالترتيبات المتبقية. ونتطلع إلى مواصلة التعاون مع رئيسي المحكمتين والمدعيين العامين بشأن تلك المسائل في الأسابيع المقبلة.

وأود أن أرد على بعض الأشياء التي استمعنا إليها في القاعة صباح هذا اليوم. وقد استمعت باهتمام إلى ما قاله الممثلون الآخرون، وأود أن أقول إننا، نحن في المملكة المتحدة، لا نشاطر السفير الروسي تقييمه لأنشطة ودور المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. فالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة هيئة قضائية مستقلة وتستند في أحكامها إلى الأدلة المقدمة إليها. والمملكة المتحدة لديها ثقة كاملة في نزاهة المحكمة وعملية اتخاذ القرارات فيها. وأود التشديد على أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا هما السلطتان الوحيدتان المنشأتان من جانب المجتمع الدولي، وبخاصة من جانب المجلس، لتقييم التعاون بشأن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في كل من إقليم يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا. والتقييم الصادر عن المحكمتين هو الذي يهمنا والذي ينبغي لمجلس الأمن أن يدعمه. ولا ينبغي للدول أن تتنافس مع تقييمات المحكمتين، بل ينبغي لها بدلا من ذلك أن توفر لهما كل حق الوصول الممكن للمعلومات وكل التعاون الممكن.

وقد أثيرت اليوم أيضا مسألة حماية الشهود. وتأمين الحماية الكافية للشهود مسألة أساسية لضمان حصول المحكمة على جميع الأدلة. وقد أظهرت تقارير سابقة من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن حماية الشهود شكلت تحديا في سائر أنحاء المنطقة فيما يتعلق بعدد من القضايا في كوسوفو، ولكن كانت هناك صعوبات أيضا بشأن حماية الشهود في صربيا. إن التعاون الكامل من جانب كل الحكومات بشأن هذه المسائل أمر

أساسي. ونحن نرحب بالتزام حكومة كوسوفو بالقيام بكل ما تستطيع من أجل الوفاء بالتزاماتها. ونتوقع الوفاء بتلك الالتزامات.

وفيما يتعلق بقضية هاراديناي ذاتها، فقد لاحظنا أن المدعي العام قدم إخطارا بالطعن. ونتطلع إلى اتخاذ الإجراءات القانونية السليمة مجراها.

ويمكن أن أختتم بياني بتكرير التأكيد على ضرورة أن يواجه أبرز كبار المتهمين الفارين العدالة الدولية. فبعد مرور ١٣ عاما على مجزرة سربرينيتشا، أرى من المهم أن نتذكر بالضبط أسباب المجزرة ومن هم الأشخاص الذين صدرت بحقهم لوائح الاتهام، وبصفة خاصة كراديتش وميلاديتش. وقد كانت سربرينيتشا أسوأ مجزرة وقعت في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فقد شهدت قتل ٠٠٠ ٧ شخص من الرجال والفتيان المسلمين. إن ضحايا تلك الجريمة المروعة يستحقون أن يواجه المسؤولون عن ارتكابها العدالة في محكمة دولية.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب بالقاضي بوكار والقاضي بايرون، رئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، كما أرحب بالمدعيين العامين براميرتز وجالو. وأشكر كلا منهم على تقريره.

لقد كان إنشاء هاتين المحكمتين من جانب مجلس الأمن قبل ١٥ عاما لحظة فاصلة في تطور العدالة الجنائية الدولية. وكان بلدي، كرواتيا، من البلدان المؤيدة لإنشاء المحكمتين، نظرا لأنه تأثر مباشرة بأشد جرائم الحرب إيلاما التي ارتكبت ضد مواطنيه في بداية التسعينيات. واليوم، إذ تدنو ولاية كل من المحكمتين إلى نهايتها، نستطيع القول بأن أهدافا كثيرة من الأهداف التي أنشئتا لأجلها تحققت إلى حد كبير. ولكن، قبل أن نقول بكل ثقة إن ولاية كل من المحكمتين أنجزت تماما، على المجتمع الدولي أن يتأكد من أن كل جهد ممكن قد بذل من أجل تقديم أبرز المسؤولين عن ارتكاب الجرائم إلى العدالة مهما طال الزمن.

لقد استمعنا بعناية إلى التقارير التي قدمها ممثلو المحكمتين إلى المجلس. ونرحب بالتزامهم باتخاذ كل تدبير ممكن من أجل الإسراع في عمل المحكمتين وتنفيذ استراتيجية الإنجاز في أقرب وقت ممكن. وكجزء من استراتيجية المجلس، يتعين على المجلس أن يتخذ قرارات بشأن آليات معينة سيكون وجودها ضروريا حتى بعد الانتهاء من المحاكمات الجارية، وذلك لتأمين استمرار القيام بعدد من الوظائف الأساسية المتبقية. وستواصل كرواتيا المشاركة في هذه المناقشات بغية إنشاء تلك الآليات. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أمرين متعلقين بإرث المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بشكل خاص.

أولا، عند بحث الآليات المتبقية، من الأساسي أن يوضح المجلس أن الولاية الأساسية للمحكمة لا يجوز المساس بها. وبالتالي، من الضروري أن يحاكم الفارون من العدالة. وفي حالة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن هذا يعني أن جميع الفارين الأربعة – رادوفان كراديتش، وراتكو ميلاديتش، وغوران هادتشيك، وستويان تشوبليانين – يجب أن يواجهوا العدالة الدولية. وبدون حدوث ذلك، ستظل ولاية المحكمة غير منجزة وسيظل إرثها غير مكتمل. إن أي قرار محتمل بشأن إحالة تلك المحاكمات إلى ولاية وطنية، لا يمكن اتخاذه إلا من خلال هيئة قضائية.

ثانيا، إن المصالح المتصلة بإرث المحكمة في الأجل الطويل تحتم بأن يوازن الحل الأمثل بين مصالح أغلبية البلدان المتأثرة ومصالح المجتمع الدولي ككل في المحافظة على ذلك الإرث. ومسائل المحفوظات تشكل عنصرا هاما في مستقبل الآليات المتبقية. ونظرا إلى أن أهميتها تتجاوز الإجراءات

القضائية، فإننا نتطلع إلى إيجاد حلول توفق بين مصالح جميع الجهات ذات المصلحة في المنطقة وخارجها، ولا سيما مصالح الضحايا والناجين، وما يتعلق منها بالمحاكمات الجارية أو التي ستجري في المستقبل.

وكما قلنا في العديد من المناسبات، تؤمن كرواتيات إيمانا راسخا بأن أكثر أهم العوامل الأساسية لإرث المحكمتين على المدى البعيد هو ضمان أن تعتمده البلدان في قوانينها. ولهذا السبب تعتبر المشاركة الفعالة للولايات الوطنية في محاكمة جرائم الحرب أمرا هاما. ليس لأنها تضيف إلى استراتيجية إنجاز فعالة فحسب، بل لأنها تظهر كذلك الملكية الوطنية لها. لقد أثبت القضاء الكرواتي قدرته على إجراء محاكمات حتى لأكثر القضايا حساسية، بما في ذلك القضية التي أحالتها إليه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وتقف كرواتيا على أهبة الاستعداد، ضمن استراتيجية المحكمة للإنجاز، لتسلم أية قضايا متبقية تشمل مواطنين كرواتيين أو جرائم ارتكبت في كرواتيا.

وفضلا عن ذلك، يقف بلدي على أهبة الاستعداد للاضطلاع بمسؤوليته بالنسبة للمهام المتبقية المتعلقة بقضاء فترات السجن وهو معني بإبرام اتفاق من أجل تلك الغاية مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة كي يتسنى للأشخاص المحكومين قضاء مدة أحكامهم بالسجن في كرواتيا إذا رغبوا في ذلك.

وكما قلنا من قبل، نعتقد أن التعليمات التي تسترشد بها الممارسة الحالية تعليمات عفا عليها الزمن، لأن الظروف قد تغيرت إلى حد كبير منذ إنشاء المحكمة، ومن ثم تبرر قضاء مدة الأحكام الصادرة في البلد حيث ارتكبت الجرائم، كما هو الحال مع الأحكام التي أصدرتها محكمة رواندا. ولا نرى سببا لاستمرار التناقض في الممارسات بين المحكمتين.

أود الآن أن أستطرد قليلا وأقدم معلومات دقيقة عن التطورات الأخيرة في مجال التعاون الكرواتي مع المحكمة الجنائية. كرواتيا كانت وستظل طرفا مشاركا بفعالية في دعم عمل المحكمة، بما في ذلك عن طريق تقديم المستندات والمعلومات الضرورية للإعداد للمحاكمات ولتسيير المحاكمات. وأثناء السنة الماضية طورت السلطات الكرواتية علاقة عمل ممتازة مع الادعاء العام بالمحكمة الجنائية ليوغوسلافيا. وتؤدي كرواتيا أيضا دورا دائما في النهوض بالتعاون الإقليمي في المحاكمات عن جرائم الحرب. ولقد أحطنا علما بالملاحظات التي أدلى بها المدعي العام اليوم. ولا نرى مبررا للتشكيك في ما وُصف في الماضي بأنه مستوى مرضٍ عموما من التعاون، حيث أن رغبة السلطات الكرواتية في الانخراط في التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي بشأن المحاكمات عن جرائم الحرب كانت مثالية.

إن علاقة العمل المكثفة التي تطورت بين السلطات الكرواتية المعنية وممثلي المحكمة الجنائية لم تتراجع قط أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وقد تمتع المدعي العام بحرية الاطلاع التام على محفوظات الدولة، بما في ذلك المستندات الصادرة عن أعلى القادة العسكريين. وقد تم حتى الآن تسليم أكثر من ٠٠٠ ٩ مستند إلى الادعاء العام، بما فيها المستندات الصادرة عن أعلى الرتب العسكرية الرسمية. وتم حتى الآن استلام حوالي ٨٠٠ طلب للمساعدة لم يبق منها غير طلب واحد تمت تلبيته بصورة جزئية. والطلب المتبقي، رقم ٧٣٩، أولته السلطات اهتمامها التام، وأن المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة حصلت بالفعل على كمية كبيرة من المستندات – ٨٣٣ ١ مستندا – ذات صلة بالطلب. وإننا نُجري حاليا عدة تحقيقات داخلية بقصد التيقن مما إذا كانت الوثائق التي طلبها الادعاء العام موجودة فعلا. وتمت موافاة الادعاء العام بآخر المعلومات عن تلك الأنشطة. وقد تم بذل جهد مبكر للوصول إلى نتيجة سريعة.

وتظل كرواتيا تؤمن بأن العدالة شرط جوهري مسبق للسلام الدائم وتولي أهمية كبرى لهدف أن تكون محاكمات كل مرتكبي جرائم الحرب محاكمات عادلة وسريعة. لكن الفشل في إثبات المسؤولية الإجرامية الفردية يقوض ذلك الهدف وينطوي على المجازفة في تقويض مشروعية المحكمة الجنائية على المدى البعيد.

في الخريف الماضي، أثار الحكم الصادر عن المحكمة الجنائية في قضية ما يسمى بالفوكوفاريين الثلاثة ردود فعل قوية ليس في كرواتيا فحسب، بل أيضا بين الضحايا وأسرهم والمرتبطين بهم. وقد أحطنا علما باستئناف المدعي العام الحكم في قضيتي منكسيتش وسليفنشانن، اللذين كانا طرفا في قضية الفوكوفاريين الثلاثة. غير أن من الصعوبة بمكان فهم لماذا لم يقدم استئناف في القضية التي انتهت بتبرئة ميروسلاف راديتش، المشترك الثالث المتبقي في الجريمة البشعة التي جرى فيها، من بين ما جرى، إعدام أكثر من ٢٦٠ شخصا بدون محاكمة. وما زال الأمل يحدونا بأن حكم محكمة الاستئناف في قضية فوكوفار سيقيم عدالة تصمد أمام اختبار الزمن.

اسمحوا لي أن أختتم بالاستشهاد بما أدلى به رئيس وزراء كرواتيا، السيد أيفو سانادر، عندما خاطب الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع في الخريف الماضي.

”مسألة المعاقبة على جرائم الحرب مرتبطة بالمسؤولية بالمعنى الأوسع للكلمة. فهي تتصل بمسؤولية المجتمع الدولي عن كفالة فعالية منع الصراع وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، والقانون الإنساني وسيادة القانون عامة“. (A/62/PV.25، ص ١٣)

وهذا كان بالضبط السبب وراء تأسيس المحكمة الجنائية في عام ١٩٩٣. وذكر رئيس الوزراء سانادر أيضا أن

”كفالة نتيجة عادلة للمقاضاة هي الطريقة الوحيدة لإثباط همة أولئك الذين قد تسول لهم أنفسهم، اليوم أو في المستقبل، أن يكرروا جرائمهم. وإن العقاب العادل يعطي قدرا من الاحترام للضحايا. والعقاب العادل يخدم أيضا الحقيقة ويفتح الطريق أمام السلام الدائم والأمن والمصالحة“. (المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١)

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): ينضم وفدي إلى المتكلمين السابقين في الترحيب في المجلس بالرئيسين والمدعيين العامين للمحكمتين ويشكرهم على الإحاطات الإعلامية المستفيضة عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ونحن، شأننا شأن الآخرين، نشدد على أهمية استراتيجيتي الإنجاز اللتين تتسمان بأهمية حاسمة في مزاولة المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية لرواندا أعمالهما في مراحلها الأخيرة. وفي ذلك الشأن، تلاحظ إندونيسيا مع التقدير أنه تم اتخاذ العديد من التدابير العملية لتحقيق التقدم في إنجاز عمل المحكمتين. ونقدر تقديرا تاما أهمية استمرار المحكمتين في بذل الجهود لتحقيق فعالية أكبر وذلك باستكشاف المزيد من السبل للإسراع في سير المرافعات، مع احترام حقوق الأشخاص المتهمين في الوقت ذاته.

وفي ما يتعلق ببعض المهمات التي تقوم بها المحكمتان والتي ستبقى قائمة في أعقاب إنجاز عملهما، نود أن نشدد على ضرورة أن يستحدث مجلس الأمن آلية خاصة للبت في المهمات المتبقية. وينبغي لهذه الآلية أن تكون قادرة على معالجة المهمات المتبقية، لا سيما تلك المتعلقة بالفارين من العدالة وإحالة القضايا إلى الولاية القضائية الوطنية وحماية

الشهود والإشراف على الأحكام والأرشيف. ونعتقد أنه ينبغي للآلية أن لا تقوم إلا بالمهمات المتبقية التي توجد ضرورة للاحتفاظ بها. أما المهمات الأخرى فينبغي تحويلها إلى الولاية القضائية الوطنية أو إلى الهيئات الأخرى ذات الصلة.

ويرى وفد بلدي أيضا أن أكثر المهمات المتبقية أهمية والتي على مجلس الأمن أن ينظر فيها هي محاكمة الفارين من العدالة. وفي ذلك الصدد، يتحتم على جميع الدول المعنية أن تتعاون بصورة تامة كي يتم تقديم كل مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة ورواندا للعدالة. إن الإفلات من العقاب ليس مقبولا.

وهناك سمة هامة أخرى لاستراتيجيتي الإنجاز للمحكمتين من حيث صلتهما بالمهمات المتبقية هي إحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية. ويعترف وفد بلدي بالتحديات الخصوصية التي تفرضها هذه الإحالات. ولذا من الأهمية بمكان أن ستمر المجتمع الدولي في دعم بناء قدرة أداء المحاكم الوطنية ذات الصلة وبرامجها. ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به إذا أريد للمحاكم الوطنية أن تتسلم المهمات القضائية للمحكمتين في المستقبل. وفي هذا السياق، نثني على الجهود التي تبذلها المحكمتان لتعزيز تعاونهما مع السلطات الوطنية المختصة.

وفي ضوء ذلك، يود وفد بلدي أن يشير تحديدا إلى أن الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الذي ترأسه بلجيكا قد توصل بنجاح إلى بعض جوانب الاتفاق على تحديد المهمات المتبقية وإمكانية التوصل إلى حلول لبعض المسائل المنبثقة عنها. إننا نتشاطر الرأي بأنه يمكن للاتفاق أن يكون بمثابة أرضية جيدة للفريق العامل للمضي قدما نحو مرحلة جديدة من العمل تركز على العناصر الممكنة من قرار مجلس الأمن. وإننا نشجع على مواصلة التعاون الوثيق بين المحكمتين والفريق العامل المعني بإرث المحكمتين، لا سيما ما يتعلق بالآليات اللازمة للانتهاء من مهام المحكمتين المتبقية.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، أود مرة أخرى أن أؤكد مجددا دعم وفدي لكلتا المحكمتين في أدائهما لولايتيهما، بما في ذلك تنفيذ استراتيجية الإنجاز لكل منهما. كما نود أن نعرب عن تقديرنا لإسهامهما في تقديم المسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا للعدالة.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يشارك المتكلمين السابقين في تقديم الشكر إلى رئيسي المحكمتين بوكار وبايرون وللمدعيين العامين براميرتز وجالو على إحاطاتهم الإعلامية البالغة الدقة والتفصيل. كما نعرب بالطبع عن تأييدنا للبيان الذي سيدلي به ممثل سلوفينيا باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أبدي بعض ملاحظات بصفتي الوطنية.

أولا، أود أن أؤكد لضيوفنا دعم فرنسا الكامل للجهود الهامة التي ستبذلها المحكمتان في هذه المرحلة الشاقة لإنجاز أعمالهما. وقد أنشأ مجلس الأمن المحكمتين لكي لا تمر الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في رواندا وفي يوغوسلافيا السابقة دون عقاب. ولم يكن المجتمع الدولي في عمله من أجل حصول المسؤولين على محاكمة عادلة يرمي فقط إلى إقرار العدل، وإنما كان يرمي أيضا إلى الحد من أشكال التوتر وإلى إعادة السلام والأمن إلى تلك المناطق التي نكبت بصراعات رهيبة.

وقد تحقق ذلك الهدف إلى حد كبير بفضل عمل المحكمتين. وتوشك مدة ولايتيهما الآن على الانتهاء، ونرى أن نمنحهما كل ما يلزمهما من الدعم لتتمكنا من الاضطلاع بمهمتيهما على الوجه الأكمل. وذلك هو الغرض من استراتيجيتي الإنجاز اللتين حددهما المجلس في العامين ٢٠٠٣

و ٢٠٠٤. وقد وُضع جدول زمني، وحُدد العام ٢٠٠٨ موعدا لانتهاء المحاكمات أمام الدوائر الابتدائية، والعام ٢٠١٠ لانتهاء عملية الاستئناف والأعمال كافة. ونحن نثني على المحكمتين لما بذلتاه من جهود للالتزام بالجدول الزمني المذكور. وينبغي إبراز الخطوات التي تم اتخاذها لتبسيط المحاكمات، وكذلك لتكثيف معدل العمل. وكان قرار مجلس الأمن بالإذن للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بتعيين قضاة مخصصين إضافيين مفيدا بصفة خاصة في هذا الصدد.

والامتثال للجدول الزمني معناه أننا يجب أن نوفر للمحكمتين الموارد الضرورية للاضطلاع بأنشطتهما على نحو مستدام دون مساس بجودة العدالة المقدمة. ونلاحظ حالات التأخير التي صودفت فيما يتعلق باستراتيجية الإنجاز، والتي يمكن تفسيرها إلى حد كبير في ضوء التعقيدات القضائية المذكورة في التقريرين. علاوة على ذلك، تعد إحالة القضايا إلى الولايات القضائية الوطنية جانبا هاما من استراتيجية الإنجاز، ولكننا نفهم أن تنفيذ القضاة لها ليس دائما بالأمر اليسير.

ويتحمل المجتمع الدولي أيضا نصيبه من المسؤولية عن حالات التأخير، لأن إحراز التقدم في الإجراءات يتوقف أيضا على تعاون الدول. ومع تسليمنا بالطابع الإرشادي للمواعيد النهائية التي حددها المجلس، فإننا نطلب إلى المحكمتين أن تبذلا قصارى وسعهما للامتثال لها. وننوه مع الارتياح بالالتزامات المقطوعة في هذا الصدد. ويجب أن نكفل عدم تجاوز الفائض من العمل إطارا زمنيا معقولا.

ويتمثل أكبر قدر من عدم التيقن فيما يتعلق بالإنجاز في مسألة المتهمين الذين لا يزالون مطلقي السراح. ونوافق على أن مهمة المحكمتين لن تتم ما لم يقبض على هؤلاء المتهمين ويحاكموا. وتعرب فرنسا، بصفة خاصة، عن التزامها الراسخ بتقديم السادة ملاديتش وكارادزيتش وزوبليانين وهاردجيك للعدالة أمام محكمة يوغوسلافيا السابقة، والسيد كابوغا أمام محكمة رواندا. ونأسف في هذا الصدد لقلة التعاون الذي تبديه كل من صربيا وكينيا، وندعو هاتين الدولتين إلى التعاون الكامل مع المحكمتين.

وتأمل فرنسا بشدة أن تحل مشكلة الهاربين من العدالة قبل انتهاء أعمال المحكمتين. وإذا لم يتحقق ذلك، ينبغي أن تحل في إطار إدارة إرثهما، لأن من غير المقبول أن يعني انتهاء المحكمتين إفلات أولئك المجرمين المطلقي السراح من العقاب.

ويقودني هذا بطبيعة الحال إلى مسألة المهام المتبقية للمحكمتين، التي يعكف عليها بفعالية شديدة منذ عدة أشهر فريق عامل غير رسمي تابع للمجلس برئاسة بلجيكا. وهدفنا أن نكفل قدرة المجلس على أن يتخذ بحلول نهاية العام قرارا بتحديد الإطار لإدارة المهام المتبقية للمحكمتين بعد ذهابهما. ونرحب بنقاط الاتفاق التي تم التوصل إليها داخل الفريق، وقبل كل شيء برفضه الإفلات من العقاب وإصراره على مثول الهاربين الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية أمام العدالة الدولية. ونرى أن نستحدث آلية تعيد القدرة على محاكمة أولئك الأفراد عند القبض عليهم. ونرى كذلك بشدة أن هذه الآلية، التي يجب أن تكون صغيرة وفعالة واقتصادية، ينبغي أن تتيح أداء الوظائف الضرورية لتطبيق القانون في عدل وأمن كاملين. وأخيرا، نلتزم بضمان احتفاظ الأمم المتحدة بملكيتها لمحفوظات المحكمتين وسيطرتها عليها.

وبصفة عامة، ترى فرنسا أن على الأمم المتحدة ومجلس الأمن واجبا يقضي باتخاذ الخطوات الضرورية ليكفلا التراهة والدوام لإرث المحكمتين. وينبغي أن تُنجز مهمة العدالة الدولية التي أنيطت بهما وألا يعني اختتام أعمالهما وفقا للاستراتيجية المحددة بموجب القرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣)

و ١٥٣٤ (٢٠٠٤) التخلي عن الحافز الرئيسي وراء إنشائهما، وهو رفض الإفلات من العقاب والإصرار على إقامة العدل.

السيد سولر توريوس (بنما) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي قبل كل شيء بأن أشارك المتكلمين الآخرين في تهنئة رئيسي المحكمتين ومدعييهما العامِّين للإحاطات الإعلامية التي قدموها صباح اليوم. ويعرب وفدنا عن تقديره للعمل الهام الذي تقوم به المحكمتان في جلب السلام والعدل والمصالحة إلى رواندا وإلى جمهوريات يوغوسلافيا السابقة. وفي هذا السياق، نشيد بجميع موظفي المحكمتين ونشكرهم على عملهم، ولا سيما على الجهود التي يبذلونها لضمان الامتثال لأهداف استراتيجيتي الإنجاز المحددتين في القرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، من دواعي سرورنا أن ننوه بالتعاون المرضي الذي تلقاه من حكومات البوسنة والهرسك وكرواتيا ومقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود. ومن المهم أن يستمر هذا التعاون وهذا الحوار، وبخاصة فيما يتعلق بحماية الشهود وإنفاذ العقوبات. غير أن القلق يساورنا إزاء ما يلاحظه التقرير من قصور التعاون من جانب حكومة صربيا فيما يتعلق بالاطلاع على المحفوظات والوثائق الرئيسية واعتقال الذين ما زالوا هاربين من العدالة، بمن فيهم رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش.

وأما فيما يتعلق بأعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فقد أحاط وفدنا علما بالاعتقالات الأخيرة، وبعبء العمل الذي تعنيه تلك القضايا الجديدة بالنسبة للمحكمة والآثار التي سيحدثها على التوقعات الواردة في استراتيجية الإنجاز. وعليه فنحن نترقب باهتمام ما تسفر عنه المداولات التي لا بد أن تجريها المحكمة في أسرع وقت ممكن للتعامل مع عبء العمل الجديد. ونعرب عن التزامنا بالعمل البنّاء على أساس من ذلك التحليل.

وفيما يتعلق بحالة الهاربين من محكمة رواندا، يعرب وفدي عن قلقه إزاء التقرير الأخير من مكتب المدعي العام الذي يشير إلى نقص التعاون من حكومتي كينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحث الأطراف المعنية على الامتثال لالتزاماتها القانونية من أجل تحقيق أهداف المحكمة المحددة في القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣).

ولم تنشأ المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية لرواندا كمؤسستين دائمتين، ومن ثم ينبغي إنجاز مهمتهما كاملة، على النحو الوارد في استراتيجيتي الإنجاز اللتين اعتمدهما المجلس. ولذلك تحتاج المحكمتان إلى البنية الأساسية والموظفين الإداريين والقضائيين الضروريين لضمان وفاء كل منهما بأهدافها بنفس الدرجة من المثابرة التي عهدناها منهما حتى الآن في أعمالهما.

ونرى في المقام الأول أن من الأهمية بمكان أيضا أن نصغي للشواغل والاعتبارات التي تعرب عنها كلتا المحكمتين فيما يتعلق باحتفاظهما بالموظفين ذوي الخبرة. فلا جدال في أن تلك المسألة يمكن أن تكون لها تداعيات سلبية على أعمال المحكمتين. ونعرب عن تقديرنا للأمانة العامة للأمم المتحدة ونشكرها على التدابير المتخذة في العام الماضي في هذا السياق، ونحثها على اتخاذ تدابير إضافية لكفالة توفير ما يلزم لموظفي المحكمتين من أجل أداء المهام المنوطة بهم في مواعيدها وعلى نحو يتسم بالكفاءة.

وأخيرا، نشير إلى الدراسات والمقترحات التي قدمتها المحكمتان بشأن ارثيهما وقضاياهما المتبقية، ونشكرهما بصفة خاصة على اتصالاتهما وتفاعلاتهما الناجحة مع فريق مجلس الأمن العامل وغير الرسمي المعني بالمحكمتين. ونحن نتفق معهما على أنه ينبغي للمجلس أن يضمن إنشاء آلية قضائية

فعالة لحل تلك القضايا المتبقية وللنظر في الخيارات لمحاكمة الأفراد الذين يتم أسرهم بعد عام ٢٠١٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أدلي ببيان بصفتي ممثلا للولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أشكر الرئيسين والمدعين العامين على إحاطاتهم الإعلامية اليوم. وترحب الولايات المتحدة بتقييم المدعين العامين والرئيسين لتنفيذ إستراتيجيتي الانجاز للمحكمتين. ونحن نثّني على المحكمتين والقضاة والموظفين لتفانيهم ومثابرتهم. ونشير على وجه الخصوص إلى تقديرنا للجهود الدؤوبة التي يبذلها المدعي العام حسن جالو، ونرحب بعودة المدعي العام الجديد، السيد براميرتز، إلى المجلس.

تحث الولايات المتحدة المحكمتين على مواصلة تنفيذ استراتيجيتيهما للانجاز بأكبر قدر من الكفاءة. ونحن نشعر بالتشجيع إزاء العدد الصغير نسبيا من القضايا التي لا تزال في مراحل ما قبل المحاكمة، ونتوقع أن تعمل الدوائر على البت في تلك القضايا والمحاكمات الجارية حاليا في أقرب وقت ممكن. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أود أن أطرح ثلاث نقاط.

أولا، نحن نثّني على المحكمتين لجهودهما الرامية إلى إحالة قضايا المتهمين الذين لم يُتهموا بالمسؤولية الجنائية على أعلى مستوى إلى السلطات القضائية الوطنية، كلما كان ذلك مناسبا. ويجب أن يصحب تلك الجهود دعم متواصل من المجتمع الدولي للقدرات القضائية المحلية في رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة.

ثانيا، الأفراد الـ ١٧ الذين وجهت إليهم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهامات ولا يزالون مطلقي السراح يجب تقديمهم إلى العدالة. وتحث الولايات المتحدة المجتمع الدولي على العمل من أجل ضمان إلقاء القبض على أولئك المتهمين في أقرب وقت ممكن.

ثالثا، تطالب الولايات المتحدة جميع الدول بالوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالتعاون مع المحكمتين. ونحن نشعر بالقلق إزاء التقارير التي توعز بأن الهارب من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والممول المزعوم للإبادة الجماعية كابوغا هو الآن في كينيا. ونلاحظ بقلق بالغ تقييم المدعي العام جالو بأن حكومة كينيا لم تتعاون بشكل كامل مع الجهود التي تبذلها المحكمة في السعي إلى إلقاء القبض على كابوغا. وتحث الولايات المتحدة كينيا على العمل فورا لتنفيذ توصيات المحكمة واتخاذ خطوات إضافية لحرمان كابوغا من إمكانية الوصول إلى الشبكة الداعمة له.

إن القبض على المتهمين من قبل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، خاصة ملاديتش وكارادجيتش، يظل أمرا أساسيا لضمان المصالحة الدائمة في البلقان. ونحن ندعو جميع البلدان في غرب البلقان، وخاصة صربيا، إلى الوفاء بالتزاماتها باعتقال وتسليم جميع الهاربين إلى المحكمة الدولية. ونثّني على الجهود التي يبذلها المدعون العامون في البوسنة والهرسك وكرواتيا ومكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا للعمل بشكل وثيق مع سلطات المحكمة الدولية وتبادل المعلومات معها. وإننا نحث تلك البلدان على الاستمرار في زيادة تبادل المعلومات والسماح بنقل إجراءات المحاكمة على جرائم الحرب بين الدول، كلما كان ذلك مناسبا.

وفي حين تنفذ المحكمتان إستراتيجيتهما للانجاز، ستواصل الولايات المتحدة دعم الجهود الرامية إلى ضمان إمكانية معالجة القضايا المتبقية بنجاح بعد إغلاق المحكمتين في نهاية المطاف. ومرة أخرى، نحن نشكر الرئيسين والمدعين العامين والمسجلين وموظفيهم على سعيهم إلى تحقيق المساءلة وخدمتهم لذكرى الضحايا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لممثلة سلوفينيا.

السيدة شتيغليتش (سلوفينيا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحهما ألبانيا والجبل الأسود، وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية ليختنشتاين والنرويج؛ وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا. وحرصا على الوقت، سألقي نسخة مختصرة من بيان الاتحاد الأوروبي. ويجري الآن توزيع نسخة كاملة ورسمية في القاعة.

نود في البداية أن نعرب عن تقديرنا لكم، أيها السادة، رئيسي كلتا المحكمتين، القاضي بوكار والقاضي بايرون؛ والمدعين العامين، السيد براميرتز والسيد جالو، لتقديمكم اليوم لهذه الإحاطات الإعلامية بشأن تنفيذ إستراتيجيات الانجاز للمحكمتين.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يعيد تأكيد دعمه القوي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. فخلال سنوات وجود المحكمتين قامتا بتقديم إسهام هام في القانون الدولي. وأرسلتا المحكمتان إشارة واضحة بأن العدالة الجنائية المتسمة بالشفافية والفعالية هي أمر قابل للتطبيق. ومن خلال تقديمهما إلى العدالة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وتحقيق العدالة للضحايا، أسهمت المحكمتان إسهاما قيما في استعادة السلام والاستقرار، وفي تعزيز سيادة القانون في المناطق المتضررة. ولقد أثبتت انجازات المحكمتين بوضوح أنه يمكن للسلام والعدالة أن يترافقا، ويبقى اعتقادنا الراسخ بأنه ينبغي لهما أن يترافقا. ونحن نرى أن المحكمتين أسهمتا في استعادة السلام والاستقرار إسهاما قيما. فينبغي أن لا تمر الجرائم المروعة، كما شهدنا في تلك الصراعات، دون عقاب ولا بد من مساءلة مرتكبي تلك الجرائم على أفعالهم.

ويأسف الاتحاد الأوروبي أسفا شديدا لأنه رغم النداءات المستمرة من المجتمع الدولي مازال هناك ١٧ متهما مطلقي السراح – أربعة منهم اتهمتهم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة و ١٣ اتهمتم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا – وأن من بينهم بعض الأشخاص الرئيسيين والمزعوم أنهم مسؤولون، مثل راتكو ملاديتش ورادوفان كارادجيتش وفيليسيان كابوغا. ومنذ صدور آخر تقرير عن استراتيجية الإنجاز لم يتم القبض إلا على هارب واحد من العدالة. وفي حين يشيد الاتحاد الأوروبي باعتقال السلطات التنزانية للسيد نزامبونيمانا، وهو من أهم الهاربين، فإنه في الوقت نفسه يحث جميع الدول على التعاون الفوري وغير المشروط مع كلتا المحكمتين، وذلك في تقيد تام بالتزاماتها في إطار قرارات المجلس ذات الصلة. ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما مطلقا بضمان تقديم جميع المتهمين الهاربين إلى العدالة الدولية.

إن التعاون الكامل مع مكتبي المدعين العامين لكلتا المحكمتين من خلال إتاحة الاطلاع على المحفوظات والوثائق؛ وإتاحة الوصول إلى الشهود وحمايتهم؛ وخاصة تعقب واعتقال وتسليم الهاربين الباقين هو أمر بالغ الأهمية لنجاح إتمام هذه العملية. ونحن نطالب جميع الأطراف المعنية بمضاعفة جهودها من أجل الإسراع في اعتقال وتسليم من تبقوا من المتهمين الهاربين.

وفي إطار المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، يظل الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما مطلقا بتقديم جميع المتهمين

الأربعة المتبقين إلى العدالة الدولية. ويأسف الاتحاد الأوروبي لأن تعاون صربيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير فيما يتعلق باعتقال الهاربين لا يزال غير مرض. والتصريحات التي أدلى بها الرئيس الصربي تاديتش في أعقاب الانتخابات الأخيرة بشأن جعل التعاون مع المحكمة الدولية إحدى أولويات الحكومة الجديدة هي أمر مشجع. ويجب التأكيد على أن التعاون الكامل مع المحكمة الدولية هو مسؤولية الدولة، بغض النظر عن الحكومة المتولية للسلطة.

ويحيط الاتحاد الأوروبي علما بأن هناك الكثير من العمل الذي ما زال يتعين القيام به لتيسير التعاون بين دول المنطقة في التحقيق مع مجرمي الحرب المزعومين ومحاكمتهم. ويطالب الاتحاد الأوروبي دول المنطقة، ولا سيما كينيا، بأن تتعاون بالكامل مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وفقا لمسؤولياتها القانونية. وفي هذه المناسبة، أود أن أذكّر المجلس بأن الاتحاد الأوروبي قد اعتمد ثلاثة مواقف مشتركة ولائحة للمجلس من أجل دعم التنفيذ الفعال لولاية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ويشيد الاتحاد الأوروبي بالمحكمتين على جهودهما المتواصلة لاتخاذ جميع التدابير الممكنة، بما في ذلك عقد جلسات إضافية خلال هذا الصيف، لإنجاز جميع الأنشطة المتعلقة بالمحاكمة على مستوى الدائرة الابتدائية قبل نهاية عام ٢٠٠٨، والانتهاء من جميع الأعمال عام ٢٠١٠. غير أن الاتحاد الأوروبي يحيط علما بالتأخير المقدر عن المواعيد الأصلية لاستراتيجية الإنجاز بسبب عدد من العوامل، بما في ذلك إلقاء القبض مؤخرا على الفارين الذين وجهت إليهم لوائح الاتهام ونقلهم.

ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بالعمل الذي اضطلعت به المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بشأن المسائل العالقة، ويرحب الاتحاد الأوروبي بمناقشة تلك المسائل، تحت قيادة بلجيكا، في إطار الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمحكمتين الدوليتين.

ونعترف بأن لاستراتيجية الإنجاز آثارا إيجابية على النظم القضائية الوطنية، وعلى مجتمعاتها نتيجة لذلك. ويرحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء مؤسسات متخصصة لمقاضاة ومحاكمة المتهمين من الرتب المتوسطة والدنيا في كرواتيا والبوسنة والهرسك وصربيا. كما يدعم الاتحاد الأوروبي تماما تعزيز النظام القضائي لرواندا، وتحسين قدرتها على البدء بمقاضاة المتهمين في القضايا التي تنتظر الإحالة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا .

ونود أن نشدد على ضرورة أن تقوم السلطات القضائية الوطنية بإجراءات قضائية عادلة، وتكفل قضاء العقوبات وفقا للمعايير الأمنية المناسبة. وبالتالي، يولي الاتحاد الأوروبي أهمية بالغة لمواصلة رصد المحاكمات التي تمت إحالتها من المحكمتين لضمان إجرائها وفقا للمعايير الدولية. وبينما يشكل نقل القضايا المتعلقة بالمتهمين من الرتب المتوسطة والدنيا حلا قابلا للتنفيذ في ضوء عملية إنجاز جارية، يظل الاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن بقية الهاربين من ذوي الرتب الرفيعة يجب، عند إلقاء القبض عليهم، مقاضاتهم ومحاكمتهم أمام محكمة جنائية دولية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتوقيع مؤخرا على اتفاقات لإنفاذ العقوبات مع إستونيا وسلوفاكيا ويدعو دولا أخرى إلى الاقتداء بهما.

وأخيرا، يشيد الاتحاد الأوروبي بالبرامج الإعلامية للمحكمتين التي تعرّف السكان بعمل المحكمتين على نطاق واسع بغية المساعدة في بلوغ هدفنا الرئيسي، أي، عمليتي قول الحقيقة وتحقيق المصالحة في مناطق ما بعد الصراع، وبالتالي، كفالة السلم والأمن في المجتمع الدولي برمته.

والاتحاد الأوروبي على استعداد لتحمل قسطه من المسؤولية لتحقيق تلك الأهداف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد نغوغا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لأخاطب مجلس الأمن بشأن مسألة هامة، مسألة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونود أن نعرب مجددا للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا عن كامل دعم وتعاون حكومة رواندا بينما تسعى المحكمة إلى تنفيذ استراتيجية الإنجاز.

ويعرب وفد بلدي عن شكره للقاضي بايرون والمدعي العام جالو على عرضيهما. كما نعرب عن امتناننا للعمل القيّم الذي يضطلع به جميع موظفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويقدر شعب رواندا إسهامهم في عملية المصالحة لدينا.

ونلاحظ مع الإشادة ما بذلته المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من جهود بغية تنفيذ القرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، اللذين يتعلقان بإنجاز ولايتي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. كما نثني كثيرا على ما يبديه مجلس الأمن باستمرار من اهتمام وحرص واجب في سعيه لكفالة إنجاز ولاية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بنجاح وسلاسة.

إن الجرائم التي تقع في نطاق ولاية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا اقترفت في رواندا، وارتكب معظمها أبناء رواندا ضد أشقائهم. وذلك ما يجعل رواندا الدولة التي تتحمل أكبر قدر من المسؤولية عن السعي إلى تطبيق العدالة في حق مرتكبي تلك الجرائم والدولة المعنية بذلك أكثر من غيرها. وفي ذلك الصدد، ترى رواندا أنه لا بد لها من أن تشارك بشكل كامل في تحديد المسائل المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ، لا سيما في ما يتعلق بعملية الإنجاز. وقد واصلنا تحسين آلياتنا المؤسسية للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لنتماشى مع عملية الإنجاز وما يتصل بها من تحديات تتعلق بالتعاون. ويسرنا أن نبلّغ المجلس بأننا استطعنا، حتى الآن، تلبية جميع الطلبات التي قدمتها مختلف أجهزة المحكمة. وألاحظ ثناء رئيس المحكمة على ذلك في إحاطته الإعلامية بشأن حالة التعاون.

لقد أصدر مجلس الأمن بقراريه ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤) توجيهات إلى المحكمتين بالانتهاء من عملهما ضمن مواعيد محددة. كما نص القراران على نقل القضايا من الرتب المتوسطة والدنيا إلى ولايات قضائية وطنية، بما في ذلك الولاية القضائية لرواندا. ومن باب اضطلاع الدولة بمسؤوليتها، بدأت رواندا بمشاورات وثيقة مع المحكمة، وشرعت في تمهيد السبيل لتلقي القضايا وإجراء المحاكمات في بعض القضايا التي يمكن نقلها من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وأقر في آذار/مارس ٢٠٠٦ قانون شامل لتنظيم نقل القضايا إلى رواندا من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومن أي دولة أخرى. ويوفر القانون ضمانات كافية لإجراء محاكمات عادلة. ويستند تحديدا إلى القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فضلا عن أفضل الممارسات الأخرى التي تقرها وتطبقها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويسمح القانون للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا باسترجاع قضية تم نقلها.

وقد أعدت قاعات محكمة عصرية. وعلى مدى السنتين الماضيتين، وضع برنامج مشترك بين المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ورواندا. وفي إطار البرنامج المشترك، قمنا بزيارات للتعارف والتفاعل بين المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ورواندا، علاوة على تنظيم حلقات دراسية للقضاة

والمدعين العامين وأعضاء نقابة المحامين وغيرهم من الموظفين. وبُني مركز حديث للاحتجاز في كيغالي لإيواء معتقلي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الذين سيمثلون أمام المحكمة.

وبالمثل، تم التوقيع في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٨ على اتفاق لنقل الأفراد الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى رواندا. ويستند الاتفاق على الأساس المتمثل في الشرط المنصوص عليه بموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا المتعلق بوجوب قضاء العقوبات في رواندا. ولدينا إصلاحية حديثة لإيواء الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الذين أرسلوا من أروشا، فضلا عن الأشخاص الذين قد توجه إليهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لائحة الاتهام.

وقام المدعي العام للمحكمة ومسجلها بعدد من الزيارات إلى رواندا للتحقق من تأهب واستعداد رواندا لتحمل ما بقي من عبء عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وقد أعربا عن ارتياحهما لمستوى الامتثال للمعايير والقواعد المعترف بها دوليا الذي حققته المؤسسات القضائية برواندا. وتمكنا من القيام بكل تلك التحضيرات بدعم عدد من أعضاء مجلس الأمن. والسبب في ذلك هو أن رواندا تتشاطر اهتمام المجلس بكفالة الانتهاء من عمل المحكمة بصورة سلسة.

ولا يقتصر عدد المتهمين الذين ما زالوا هاربين على الـ ١٣ متهما الواردة أسماؤهم على قائمة المحكمة الدولية الجنائية لرواندا. وقد ناشدنا مجلس الأمن مرارا وتكرارا أن يكفل أن الانتهاء من مهمة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لن يصبح عفوا عن الأشخاص الذين لم تُدرج أسماؤهم على القائمة الشديدة الاقتضاب. وتقدر حكومة بلدي جهود بعض الحكومات التي ألقت القبض على بعض الفارين. وتجري الإجراءات لترحيلهم إلى رواندا، ويرجع الفضل في ذلك أساسا إلى ما تشهده رواندا من إصلاحات للقطاع القضائي وتطوير القدرات، وذلك ما وصفتُه سابقا.

لا جدال في أن رواندا ملتزمة بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة واستقلال القضاء، لأنها تكتسي أهمية مركزية في سياسة حكومة بلدي التي تستند إلى كفاحنا المستمر ضد الإفلات من العقاب. وقد أحرزنا تقدما كبيرا في ذلك الجانب الهام. ويتماشى ما أحرزناه من تقدم مع الشروط المتأصلة في عملية إنجاز المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ومنذ أيار/مايو ٢٠٠٧، تقدم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بخمسة طلبات لنقل قضايا إلى رواندا بغية إجراء المحاكمة. واضطلعت رواندا بواجبها بإحالة الطلبات إلى الدوائر الابتدائية المعنية، وأبدت استعدادها لتناول تلك القضايا ورغبتها في ذلك.

وعلى الرغم من كل تلك الجهود، يساور بلدي قلق بالغ إزاء المنحى الذي تتخذه مسألة إحالة القضايا. ونشعر بالقلق على نحو خاص من أن العملية تنطوي على إمكانية تقويض الثقة والسمعة اللتين بنيناهما بعد جهد جهيد. وتلك الثقة هي التي دفعت بعض الحكومات، بما في ذلك بعض أعضاء مجلس الأمن، إلى إلقاء القبض على بعض الفارين الموجودين في أراضيها.

وإنجازاتنا في ما يتعلق بإصلاح القضاء ليست ملموسة فحسب، بل بادية للعيان تماما. وتشكل مشاركتنا في عملية الإنجاز تلبية لنداء وليس ممارسة من ممارسات العلاقات العامة. وينبغي الحكم علينا بناء على سلوكنا وسياساتنا وليس على أساس سوء سلوك مفترض في المستقبل. ونتوقع أن نرث من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إرثا سيكمل جهودنا ونأمل في ذلك. ونتوقع إرثاً يدعم تطوير مؤسساتنا.

ويُفترض في قرارات محكمة رواندا، بما في ذلك تلك التي يصدرها القضاة، أن تكون مقصورة على القضايا والمتهمين لا أن تُستخدم من أجل تقويض نظام وطني برمته. ونلاحظ بفزع أن القرار الأخير في حالة مونياكازي لا يتسق مع التقارير السابقة والتقرير الحالي المقدمة من المحكمة إلى المجلس فيما يتصل بمستوى التعاون بين المحكمة وبلدي. إن تلك التقارير تبيّن بصورة لا لبس فيها أن رواندا تتعاون تعاونا كاملاً مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ومن المحبط أن نلاحظ أن قضاة محكمة رواندا يعتمدون على تقارير المنظمات غير الحكومية وحدها لتبرير قراراتهم، متجاهلين وجهات نظر رواندا بشأن تلك التقارير تجاهلاً تاماً. وقد أساءوا تفسير رفض الحكومة الرواندية الأحكام الصادرة عن الولايات القضائية الأجنبية على الرغم من كونه حقاً سيادياً.

وفي عام ١٩٩٩، قامت رواندا بالاعتراض على الطريقة التي أدارت بها المحكمة قضية بارياغويزا. وفي نهاية المطاف، أدانت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بارياغويزا على مستوى الاستئناف. وأصدرت المحكمة منذ ذلك الحين خمسة أحكام بالبراءة، ولم يلق ذلك أي احتجاجات من رواندا. واختارت المحكمة أن تشير إلى الحادث الذي وقع عام ١٩٩٩ وبقيت صامتة بشأن الأحكام بالبراءة التي صدرت بعد ذلك لكي تجعل رواندا تبدو وكأنها بلد يعترض على الحكم بالبراءة. ونرى أن ذلك سوء تفسير خطير – وله عواقب وخيمة. ونشعر بالسخط حيال الحكم لأنه يصور بلدنا وكأنه بلد لا يمكن الثقة به. ومن المحتمل أن يتيح هذا المجال للفارين من وجه العدالة لأن يتجولوا في مختلف البلدان مفلتين من العقاب. ومع ذلك، بلغنا أن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ينوي استئناف هذا القرار، وسنواصل اهتمامنا بالتطورات.

أما فيما يتعلق بقرار المدعي بشأن قضية كابغاي، فنؤكد مجددا التزامنا واستعدادنا لمعالجته بالإجراءات القضائية، ملتزمين التزاما صارما بقواعد المحاكمة النزيهة ومبادئها، عملا بالتزامنا الذي قطعناه للمدعي العام.

ورواندا ملتزمة باحترام العدالة وإنهاء الإفلات من العقاب. وبالتالي، يقع على عاتق مجلس الأمن إنشاء آليات الدعم لمساعدة رواندا في الجهود التي تبذلها. وفي إطار هذه الآليات، يمكن معالجة المسائل المتبقية بعد انتهاء عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أيضا.

وفي هذه المرحلة الهامة، لا تزال رواندا ترى أن المصلحة الأساسية، المشتركة مع مجلس الأمن، تكمن في إيجاد خاتمة ودية للولاية المخصصة للمحكمة. وفي هذه الفترة، نحن بحاجة إلى آلية أكثر استدامة وذات أمد طويل بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وحكومة رواندا، تعالج بموجبها المسائل الهامة – ولا سيما إحالة جميع القضايا المتبقية وإجراء محاكماتها وملاحقة الهاربين ورصد تنفيذ الأحكام وإدارة المحفوظات. ونحتاج إلى آلية لضمان عدم تغيّر الأهداف تدريجيا. ويتعين علينا تفادي سياسة الأمر الواقع الذي لا نهاية له. وبمثل هذه الآلية يمكننا تنفيذ عملية إنجاز سلسة وفعالة.

وكما أشرت سابقاً، وقّعت رواندا في آذار/مارس من هذا العام على اتفاق بشأن تنفيذ الأحكام. وقد انتهينا من جميع الترتيبات لإرسال كل المدانين إلى رواندا لكي يقضوا مدد الأحكام الصادرة بحقهم. وكل ما نرجوه أن تكمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الجزء المتبقي من هذا الاتفاق بصورة سلسة.

ولا تزال مسألة نقل المحفوظات إلى رواندا عالقة؛ والمشاورات مستمرة مع الفريق الذي شُكِّل لدراسة الموضوع وتقديم توصيات بشأنه. ونؤكد مجددا استعدادنا ورغبتنا في حيازة المحفوظات. وبما أن هذا هو جهد أساسي، فكلما بدأت المناقشات في وقت أبكر، كان ذلك أفضل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد يفريموفيتش (صربيا) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أدلي ببياني، أود، سيدي الرئيس، أن أعرب عن تقديري للقاضي فوستو بوكار، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وكذلك السيد سيرج براميرتس، المدعي العام الجديد للمحكمة وأتمنى له كل النجاح في ذلك المنصب الذي ينطوي على مسؤولية وتعقيد كبيرين.

لقد اعتمدت حكومة صربيا جلستها المعقودة في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، تقريرا عن تعاون صربيا مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في الستة أشهر الأخيرة وعن إطار التعاون المستقبلي. وتم توزيع التقرير على جميع أعضاء المجلس. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أقدم لكم عرضا موجزا للنقاط الرئيسية الواردة في التقرير.

أحالت صربيا ٤١ من ٤٦ متهما طلبت المحكمة إحالتهم. وقد توفي أحدهم قبل أن تنتهي إجراءات الإحالة ولا يزال البحث جارٍ عن الأربعة الباقين. وتم تخصيص مكافآت مالية مجزية للذين يدلون بمعلومات تؤدي إلى إلقاء القبض عليهم.

ومن بين ١ ٦٧١ طلبا للمساعدة قدمها مكتب المدعي العام للمحكمة للمساعدة بشأن إصدار وثائق، تم تلبية ٩٥ في المائة منها إما بصورة كاملة أو جزئياً، بينما يجري إعداد بقية الوثائق.

وبموجب اقتراح المبادئ وإجراءات الوصول إلى محفوظات الدولة لعام ٢٠٠٦، قام ممثلو مكتب المدعي العام بعشرين زيارة إلى محفوظات جمهورية صربيا. وتم منح تنازلات لجميع الشهود الذين طلبت المحكمة مثولهم أمامها. وحاكمت السلطات القضائية الصربية ما لا يقل عن ١٢٣ متهما بارتكاب أعمال جنائية تنتهك القانون الإنساني الدولي أمام دائرة المحكمة العليا لجرائم الحرب في بلغراد.

وأنشأت صربيا فريقا لتعقب الهاربين من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويقدم الفريق تقارير دورية عن أنشطته بمساعدة ممثلي مكتب المدعي العام.

لقد تم تحقيق تلك الإنجازات الكبيرة بفضل الجد في العمل والتفاني. ومع ذلك، لا يبدو أن المدعي العام الخاص بيوغوسلافيا السابقة يقدّر هذه الإنجازات قائلا في أحد التقارير أن هناك ”افتقارا إلى استراتيجية منسقة وواضحة وأنشطة تحقيق منهجية تستهدف تحديد أماكن الفارين وإلقاء القبض عليهم“ (الفقرة ٢٦، المرفق الأول، S/2008/326). وعلى الرغم من العشرين زيارة إلى محفوظات الدولة في جمهورية صربيا المشار إليها سابقا، يقول مكتب المدعي العام إنه ”تعذر الوصول إلى تلك المحفوظات“ (الفقرة ٢٢، المرفق الثاني، نفس المصدر) وإن التعاون فيما يتصل بالوصول إلى المحفوظات وتوفير الوثائق كان ”مرضيا بعض الشيء“ (الفقرة ٢٠).

وعلاوة على ذلك، بذلت صربيا كل ما بوسعها لكفالة حماية الشهود ومثولهم. واتخذت إجراءً بخصوص كل طلب ورد من مكتب المدعي العام لحماية الشهود. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أشير إلى أن صربيا، شأنها شأن أي بلد آخر، لا يمكن أن تتدخل وتجبر الشهود على الإدلاء بالشهادة طوعا. واختيار الشهود مسألة تعود كليا إلى مكتب المدعي العام ولذلك لا يمكن تحميل الدول مسؤولية رفضهم الإدلاء بالشهادة طواعية.

ومع ذلك، مما يثير مزيدا من القلق عدم قدرة بعض البلدان والمنظمات – وفي بعض الأحيان حتى الرفض البات – فيما يتعلق بتوفير الحماية للشهود ومنع اختفاء بعض الشهود المحتملين. ومثال على تلك المشكلة هو قضية

هاراديناي وآخرين. وليس بالضرورة أن يكون المرء خبيرا قانونيا ليدرك أن هناك شيئا ما غير عادي في المحاكمة إذا كان محامي الدفاع عن شخص متهم بارتكاب جرائم خطيرة يمكنه أن يقول إنه لا توجد قضية للرد عليها. وبالتالي، فإننا نرحب بقرار المدعي العام طلب الاستئناف في تلك القضية ورفعه قضية احتقار للمحكمة. وآمل أن تحظى المحكمة في الجولة التالية بالمساعدة اللازمة من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وأصحاب المصلحة.

ونحن في صربيا قد روعتنا الادعاءات الواردة في كتاب المدعية العامة السابقة، السيدة دل بونتي، بشأن الاتجار بالأعضاء البشرية. ووفقاً لتلك الادعاءات، اختطف عدد من الصرب وآخرين من غير الألبان من كوسوفو وميتوهيا ونقِلوا إلى أراضي جمهورية ألبانيا حيث جرى تعذيبهم وانتزعت أعضاء حيوية من أجسادهم. وجمهورية صربيا اتخذت إجراءات قانونية للتحقيق ومحاكمة مرتكبي تلك الجرائم الشنيعة، ولهذه الغاية، طلبنا مساعدة دولية، بما في ذلك من الأمين العام.

وهناك مشكلة أخرى أبرزها كتاب السيدة دل بونتي: تلك الممارسة الفظيعة وغير المقبولة إطلاقاً لبعض المسؤولين رفيعي المستوى السابقين في مكتب المدعي العام بإفشاء معلومات سرية في بياناتهم العلنية وكتبهم ومذكراتهم. وصربيا تشعر بقلق شديد إزاء تلك الممارسة. وسوف تتخذ الإجراءات الملائمة، وستلتمس تعاون المجتمع الدولي لتصحيح الموقف.

والتعاون المشترك وحده كفيل بتمكيننا من تنفيذ استراتيجية الإنجاز بحلول عام ٢٠١٠. وصربيا ممتنة للبلدان الأخرى وللمنظمات الدولية، وبالدرجة الأولى للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، على مساعدتها في بناء قدرتها القانونية الوطنية. وهذا يكتسي أهمية فائقة في ضوء المشاكل الخطيرة التي تواجهها المحكمة فيما يتعلق بالاحتفاظ بالعاملين فيها. ولذلك، فإن بناء القدرات الوطنية، خاصة قدرات بلدان الإقليم، قد يكون الوسيلة المثلى للمضي قدما وإيجاد ردود على الأسئلة المتعلقة بمسألة الآليات المتبقية.

إن النهوض بالعلاقات بين بلدان الإقليم وتعاونها في إطار العمليات الأوروبية وعملية دمجها سيضمن لها أن تكون مهيأة وقادرة على الاضطلاع بالعديد من وظائف المحكمة الدولية ليوغوسلافيا فيما بعد ٢٠١٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للقاضي بوكار للرد على ما أثير من ملاحظات وأسئلة.

القاضي بوكار (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على دعمهم لأنشطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد سجلت كل ملاحظاتهم وسوف آخذها في الاعتبار في مداولاتنا في لاهاي.

وأود أن أكرر التزامنا بإنهاء عمل المحكمة في أسرع وقت ممكن، مع احترام مبدأ المحاكمة العادلة واتباع الإجراءات حسب الأصول، والتي بدونها تصبح العدالة الدولية بلا معنى. إن الشواغل التي أعرب عنها أعضاء المجلس بشأن إنجاز عمل المحكمة قد روعيت وسوف نسترشد بها في إجراءاتنا.

ومع ذلك، أود أن أوضح نقطة أثيرت فيما يتعلق بإحالة القضايا. فبينما نتفق على أن إحالة القضايا أداة هامة لإنجاز عملنا، أود أن أشدد على أن هذه المسألة تخضع دائماً لقرارات قضائية متأنية. ويجب أن نراعي عوامل مختلفة، بما في ذلك احترام مبادئ العمليات الواجبة حسب الأصول والمحاكمة العادلة عندما يتم تناول قضايا في الإقليم. وكذلك القرارات التي اتخذها مجلس الأمن لدى الإذن بإحالة قضايا إلى الإقليم. لقد أُذِن للمحكمة بألا تحيل إلى الإقليم إلا

المتهمين من الرتب المتوسطة والدنيا. ونحن نلتزم بقرار هيئتنا الأم هذا. والآن، لدينا حالات قليلة جداً لم يبدأ النظر فيها بعد، بما في ذلك حالات الفارين من وجه العدالة، وأفهم أن مجلس الأمن يرى أنه ينبغي محاكمة أولئك الفارين أمام محكمتنا، عند القبض عليهم، وعدم إحالتهم إلى ولايات قضائية وطنية.

والإحالات ترتبط أيضاً ببناء قدرات المحاكم الوطنية، وأنا أقدر الملاحظات الإيجابية بشأن جهودنا لإقامة شراكة قوية مع المحاكم الوطنية بغية الحفاظ على إرث المحكمة من خلال استمرار محاكمة مرتكبي الجرائم أمام المحاكم الوطنية. لقد شجعتنا تلك الملاحظات الإيجابية، وسوف نواصل العمل في ذلك الاتجاه بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة.

وأود أن أختتم بملاحظة شخصية. اليوم قد تكون هذه، على الأرجح، آخر مرة أمثل فيها أمام مجلس الأمن بصفتي رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا. وأود أن أعرب عن عميق امتناني لمجلس الأمن وللدول الأعضاء على الدعم الذي قدمته على الدوام إلى المحكمة وإليّ شخصياً خلال فترة رئاستي للمحكمة، التي تنتهي قبل انعقاد الجلسة التالية للمجلس بشأن هذه المسألة. لقد كان هذا من دواعي شرفي حقاً، وهي تجربة رائعة بالنسبة لي أن أشارك في جلسات المجلس التي تتناول مساعيه لتحقيق العدالة الجنائية الدولية وترسيخها. وأؤكد لكم أنني سأحافظ على كل ما تعلمته من مشاركتي في أنشطة هذه الهيئة الرفيعة المستوى وسأسترشد دائما بملاحظاته الحكيمة في أنشطتي اليومية في المحكمة وربما في مواقع أخرى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر القاضي بوكار على توضيحاته وملاحظاته، وأتوجه إليه بالشكر نيابة عن المجلس لما قدمه من خدمات. وأعطي الكلمة الآن للقاضي بايرون للرد على ما أثير من ملاحظات وأسئلة.

القاضي بايرون (تكلم بالانكليزية): أود ببساطة أن أشكر المتكلمين على بياناتهم الحصيفة. وأؤكد لهم أنني أحطت علماً بملاحظاتهم ومشورتهم، وسأحرص على أخذ مشورتهم الحكيمة في الاعتبار في عملنا. إن هذه البيانات قد أظهرت الالتزام المستمر لمجلس الأمن بالمثل العليا للعدالة الجنائية الدولية والقضاء على الإفلات من العقاب.

أود أيضاً أن أعرب عن امتناني البالغ لإشارات التقدير العام لعملنا. وأؤكد لممثلة المملكة المتحدة أنني عندما أعود إلى العاملين في المحكمة، من المرجح للغاية أنه سيكون لذلك أثر إيجابي على معنوياتهم. ولا يسعني إلا أن أؤكد أن القضاة والعاملين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا سيظلوا ملتزمين التزاماً كاملاً ببذل قصارى جهدهم لإتمام ولايتنا في وقت معقول.

لقد أحطت علماً أيضاً بالشواغل والملاحظات التي أبديت بشأن مسألة الإحالات. وما أود أن أقوله في هذا الشأن ببساطة، أنها ستستمر في عملها في بناء القدرات. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر أعضاء المجلس بأن أنشطة بناء القدرات لا تشكل جزءاً من ميزانيتنا المقررة وأن أي مساعدة تقدم لتعزيز الصندوق الاستئماني الطوعي سوف تطبق في ذلك المجال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر القاضي بايرون على ردوده وملاحظاته. أعطي الكلمة الآن للمدعي العام براميرتز للرد على ما أثير من ملاحظات وأسئلة.

السيد براميرتز (تكلم بالفرنسية): أشكر أولئك الحاضرين على ملاحظاتهم، التي كان أكثرها مشجعاً، وبعضها انتقادياً. وأود أن أشكرهم للتشديد على الحاجة إلى التعاون من جانب بلدان الإقليم والمجتمع الدولي.

وأود أن أؤكد مرة أخرى تصميمنا على تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن استراتيجية الإنجاز. ورئيس

المحكمة أشار إلى ذلك. والمحكمة قد أحالت عدداً من القضايا، بموجب المادة ١١ مكرر، إلى المنطقة، ولا نعتزم إجراء إحالات أخرى. وفي حقيقة الأمر، فحتى الأسبوع الماضي تحديداً، صدرت أحكام عن محاكم وطنية في البوسنة والهرسك وفي كرواتيا بشأن هذه القضايا.

وأود أن أؤكد في هذا السياق على أننا على اتصال يومي بالمدعين العامين في المنطقة بغية أن نحيل إلى ملفاتهم مواد التحقيقات. وأود، لو سمحتم، أن أناشد أعضاء المجلس والمجتمع الدولي بأسره تقديم المزيد من الدعم لأعمال المدعين العامين في المنطقة. فهم يضطلعون بأعمال متميزة في ظروف سياسية ما زالت صعبة وبموارد غير وافية في أغلب الأحيان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد براميرتز على إيضاحاته وتعليقاته.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر، بالنيابة عن مجلس الأمن، القاضي بوكار، والقاضي بايرون، والمدعي العام براميزتز، والمدعي العام جالو على تكريسهم الوقت لتقديم إحاطات إعلامية للمجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.